وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الميدان :علوم إقتصادية،علوم تجارية و علوم التسيير

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص : محاسبة و جباية

بعنوان :

دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

إعداد الطالب :

. بن احمد مُحَمَّد المكي

إشراف المشرف :

د.دحماني رضا

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د.شباح	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د.دحماني رضا	أستاذ مساعد ب	مشرفا ومقررا
د.زياني عبد الحق	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و تقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

الشكر للمولى عز وجل الذي أنعم علينا لنتمم هذا العمل العلمي المتواضع و أسمى كلمات التقدير و الامتنان لأستاذنا الفاضل المشرف الدكتور "دحماني رضا " الذي رافقنا طيلة البحث بنصائحه و توجيهاته القيمة و ندعو الله عز وجل أن يوفقه في حياته العملية .

وبدون نسيان اشتاذنا الفاضل بوزكري الذي ساعدني طيلة المشوار الدراسي و ندعوا الله عزى وجل ان يوفقه في حياتهة المهنية .

كما لا ننسى أن نشكر من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد .

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي أولا قبل كل شيء إلى من أوصانا الله بها في قوله تعالى

"ووصينا الإنسان بالوالدين إحسانا " .

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما وأدامهما منارة فوق رؤوسنا .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

و اهداء

مقدمة ..... أ

الفصل الأول :

الإطار النظري للتدقيق المحاسبي و الأداء المالي

تمهيد 5

المبحث الأول : أساسيات التدقيق المحاسبي : 6

المطلب الأول: ماهية التدقيق المحاسبي و تطوره 6

المطلب الثاني : اهداف و اهمية التدقيق المحاسبي. 9

المطلب الثالث : معايير و مبادئ التدقيق المحاسبي. 12

المبحث الثاني: عموميات الأداء المالي 23

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي و أهميته 23

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء المالي 27

المطلب الثالث : شروط و كيفية تقييم الأداء 30

المبحث الثالث : تأثير التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي 38

المطلب الأول : دور التدقيق المحاسبي في اكتشاف الفساد المالي و الحد منه 38

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق المحاسبي في إتخاذ القرارات 40

المطلب الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسين إدارة المخاطر 42

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية و اجراءاتها

تمهيد الفصل 46

المبحث الاول : الدراسات سابقة 47

المبحث الثاني : دراسة تحليلية في أثر التدقيق المحاسبي على الأداء المالي 52

المطلب الأول: أسلوب الدراسة وخصائص مجتمع الدراسة 52

المطلب الثاني: تحليل البيانات 54

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة 60

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية العدمية الأولى لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة 60

المطلب الثاني : اختبار الفرضية الرئيسية العدمية الثانية (العلاقة بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي متمثلا في العائد على حقوق الملكية 61

خاتمة عامة 64

قائمة المراجع 73

قائمة جداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مراحل التطور التاريخي لأهداف التدقيق	8
2	معايير إعداد التقرير	10
3	توزيع مجتمع الدراسة وفق المتغيرات الشخصية	17
4	درجات الأوزان النسبية لكل اجابة	54
5	معامل الثبات لمحاور الاستبيان	54
6	تقسيمات الأوساط النسبية	55
7	الأهمية النسبية لفقرات التدقيق الداخلي	56
8	الأهمية النسبية لفقرات التدقيق الخارجي	57
9	الأهمية النسبية لفقرات مبدا الإفصاح و الشفافية	58
10	مؤشرات الأداء المالي	59
11	نتائج اختبار سبيرمان بين التدقيق الداخلي والأداء المالي ممثلا في	60
12	:نتائج اختبار سبيرمان بين التدقيق الخارجي والأداء المالي	61
13	نتائج اختبار سبيرمان بين مبدأ الافصاح و الشفافية والأداء المالي	61
14	نتائج اختبار سبيرمان بين التدقيق الداخلي والأداء المالي ممثلا في	62

15	نتائج اختبار سبيرمان بين التدقيق خارجي والأداء المالي ممثلا في العائد	62
16	نتائج اختبار سبيرمان بين تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية والأداء المالي ممثلا في العائد	63
17	نتائج اختبار كروسكال–واليس بين بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا لعامل مسمى الوظيفة .	64
18	نتائج اختبار كروسكال–واليس بين بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا	65
19	لعامل الخبرة المهنية .	63
20	معلمات الانحدار لنموذج العائد على الأصول	66
21	نموذج الانحدار	65
22	نتائج تحليل الانحدار ANOVA	68
23	نتائج تحليل التباين ANOVA	67

قائمة أشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي	34
02	الاتصال بين التدقيق المحاسبي و تقييم الاداء في تحسينه	44

مقدمة

مقدمة عامة

التطور الواضح الذي يشهده العالم اليوم في مجال الاقتصاد وخاصة القطاع الاقتصادي المالي، بظهور شركات ومؤسسات خاصة في السوق العالمية لمواجهة المنافسة الخارجية، جعلها حبيسة إلى نظام قوي ومنظم منسق الجميع للخطوات أو التحركات والوقوف على صواب السجلات والمستندات المحاسبية ومصداقية المعلومات المقدمة ومنع وجود تباينات نظام المراجعة داخل المؤسسة.

ويكتسي دور المراجعة المالية في الأداء المالي للشركات أهمية قصوى .مراجعة الحسابات المالية هي عملية منهجية ومستقلة مصممة لتقييم والتحقق من امتثال البيانات المالية للشركة لمبادئ المحاسبة والمعايير الدولية .وهو يوفر ضمانات لأصحاب المصلحة، مثل المساهمين والمستثمرين والدائنين، بشأن دقة المعلومات المالية المقدمة وموثوقيتها وشفافيتها.

تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للمراجعة المالية في الكشف عن الأخطاء والغش والمخالفات المحتملة في البيانات المالية للشركة .يستخدم مراجعو الحسابات الماليون مجموعة من تقنيات وإجراءات مراجعة الحسابات لاستعراض وتحليل المعاملات المالية والسجلات المحاسبية والضوابط الداخلية والسياسات المالية للشركات .وهذا يتيح لهم إبداء رأي مهني ونزيه بشأن صدق البيانات المالية ومصداقيتها.

لا تقتصر المراجعة المالية على مراجعة البيانات المالية، ولكنها تشمل أيضا تقييم السياسات المالية للشركة وإجراءات التشغيل وأنظمة الرقابة الداخلية .ويمكن لمراجعي الحسابات الماليين أن يوصوا بإدخال تحسينات في هذه المجالات لتعزيز إدارة الشركات وتحسين الكفاءة التشغيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي مراجعة الحسابات المالية دورا رئيسيا في الحفاظ على ثقة الجمهور في الأسواق المالية .وعندما تخضع البيانات المالية للشركة لمراجعة مستقلة للحسابات ويكون رأي مراجع الحسابات إيجابيا، فإن ذلك يزيد من ثقة المستثمرين والدائنين في موثوقية المعلومات المالية المقدمة .كما أنه يسهل الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية، حيث من المرجح أن يدعم المقرضون والمستثمرون الشركات التي لديها استنادا على ما سبق يتبادر الى أذهاننا طرح الإشكالية العامة التالية:

_فيما يتمثل دور التدقيق المحاسبي على الاداء المالي ؟

وللتفصيل أكثر في مضمون هاته الإشكالية تطرح التسائلات الفرعية

1 ماهو دور التدقيق في تحسين الاداء المالي للمؤسسة ؟

2 هل توجد علاقة بين التدقيق المحاسبي و الاداء المالي ؟

وفي البداية كمحاولة للإجابة المبدئية على تساؤلات البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية القابلة للإثبات أو النفي من خلال دراسة موضوع .

فرضيات:

توجد علاقة موجبة بين التدقيق المحاسبي بمختلف ابعاده و مؤشرات الاداء المالي

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين التدقيق اللمحاسبي و الاداء المالي

يوجد تاثير معنوي موجب لابعاد التدقيق المحاسبي على مؤشرات الاداء المالي

اهداف البحث:

1_ مدى تطبيق واستخدام الاداء المالي بالعلاقات المؤسسة .

2_ تبيان وتفصيل ابعاد التدقيق المحاسبي .

أهمية البحث:

1_محاولة ابراز أهمية ومكانة التدقيق المحاسبي و علاقته بالمؤسسة .

2_ ابراز فعالية التدقيق على الأداء المالي .

3_ توضيح أهم النقاط الأساسية للاداء المالي ومحاولة استنتاج فعاليته .

أسباب اختيار الموضوع

قمنا باختيار الموضوع بناء على عدة اعتبارات منها:

1_ التعرف على التدقيق المحاسبي و اهميته بالنسبة للمؤسسة .

2_ توضيح ابعاد التدقيق المحاسبي و أثره .

3_ معرفة دور التدقيق المحاسبي على الأداء المالي .

حدود الدراسة:

حدد مكانية:

تم توزيع وجمع استبيانات الدراسة تم تطبقنا للدراسة في التركيز على وسط ولاية تيارت وانحائها كما بلغ عدد ردود استبيانات التي تم توزيعها 80 تم استلام 66 منها قابلة للدراسة

حدود بشرية: ركزة الحدود البشرية على عينة من أشخاص الذين يمثلون في محاسبين ،مدقق حسابات ، خبير محاسبي ، مدقق خارجي .

منهج الدراسة:

تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع وهذا وفقا لعنوان البحث الذي يتطلب توضيح وتحليل مجموعة من الترابطات والعلاقات بين مفاهيم الأساسية للدراسة ، وتم استخدام الادوات المستعملة حسب تقسيم البحث الى أدوات بيلوغرافية مثل الكتب بما يخص الجزء النظري، أما الجزء التطبيقي قمنا بإجراء مقابلة وإستعمال الإحصاء الوصفي بواسطة إستبيان وتحليل نتائجه من خلال استعمال برنامج SPSS

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين تطرقنا في الفصل الأول الذي يتمحور الى ثلاثة مباحث حيث شمل المبحث الأول اساسيات الاتدقيق المحاسبي والمبحث الثاني دور عموميات الأداء المالي المبحث الثالث تأثير التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي ،أما الفصل الثاني والذي يتضمن أثر التدقيق المحاسبي على الأداء المالي ينقسم الى مبحثين نتطرق في المبحث الأول الى دراسات سابقة و المبحث الثاني دراسة تحليلية لأثر التدقيق المحاسبي على الأداء المالي .

صعوبات الدراسة:

_ قلة المراجع في البحث .

_ ضيق الوقت للقيام بإنجاز البحث.

_ و جود صعوبة في الحصول على المعلومات .

_ عدم اهتمام في الإجابة على الاستبيان.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق المحاسبي و الأداء المالي

تمهيد :

ان زيادة حجم الاعمال في المؤسسات و اختلاف نشاطاتها دفع للاهتمام بمهنة التدقيق التي اخذت خيزا كبير من الادوار على مستويات فهدف التدقيق هو التحقق من مدى صلاحية و صحة البيانات المحاسبية و المالية المقدمة من طرف المؤسسة و مستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي و مدى تحقق الاهداف الموضوعية فالتدقيق يقوم على مجموعة من المفاهيم و المبادئ و المعايير التي تعتبر المرشد لممارسي مهنة التدقيق

المبحث الأول : أساسيات التدقيق المحاسبي :

التدقيق المحاسبي هو عملية التحقق من صحة ودقة المعلومات المالية والمحاسبية لشركة أو منظمة ما، وذلك بمراجعة سجلاتها وبياناتها المالية بما في ذلك الحسابات والإيرادات والنفقات والأرصدة المالية والتقارير المالية الأخرى ، وتتمثل أساسيات التدقيق المحاسبي في المراجعة الداخلية و الخارجية، الرصد المستمر، التحليل المالي، التوثيق والتقارير، وتساعد أساسيات التدقيق المحاسبي على ضمان صحة ودقة البيانات المالية والمحاسبية والتحقق من الامتثال للمعايير والتشريعات المالية والضريبية المعمول بها.

المطلب الأول :ماهية التدقيق المحاسبي و تطوره

التدقيق المحاسبي هو عملية تقييم وتحليل السجلات المالية والمحاسبية للشركة للتأكد من صحتها ودقتها والامتثال للمعايير المحاسبية المعمول بها، ويهدف التدقيق المحاسبي إلى توفير ضمانات للمستخدمين الرئيسيين للبيانات المالية، مثل المساهمين والمصرفيين والموردين والجهات الحكومية، بأن البيانات المالية التي تقدمها الشركة دقيقة وصحيحة .

أولا :مفهوم التدقيق المحاسبي

1) التدقيق المحاسبي هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق وفحصها يكون إنتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة[1].

2) عرفته الجمعية المحاسبة الأمريكية بأنه عملية منتظمة للحصول على القرارات المرتبطة بالعناصر الدالة عل الأحداث الاقتصادية وتقييمها في شكل موضوعي قصد التأكد من درجة المسايرة لهذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك للأطراف المعنية.

3) التدقيق هو فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا دقيقا حتى يطمئن المدقق من أن التقارير المالية سواءا كان تقريرا على النتائج خلال فترة زمنية أو تقريرا على المركز المالي في نهاية الفترة أو أي تقرير آخر يظهر فيه صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للفرد الذي أعد من أجله التقرير.

[1] مسعود صديقي، **دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،ورقلة ،2000، ص65 .

4) جاء تعريف Bonnault et germonعلى أنه اختيار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي فني معللا على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في اعداد هذه القوائم المالية. [1]

ومنه فإن عملية التدقيق تشمل كل من الفحص والتحقيق والتقرير وهذه عبارة عن عملية يقوم بها المدقق كالتالي:

أ- الفحص(Examination) :

هو عملية فنية تمكن المدقق من الاطلاع على الوثائق والتأكد من صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية وكذا الاطمئنان على جدية المستندات الداخلية والخارجية التي تم على أساسها التسجيل في تلك الدفاتر المحاسبة.

ب- التحقيق(Vérification):

يقصد به التحقق من وجود الأموال وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية حتى يتمكن المدقق من التأكد والاطمئنان على صلاحية وعدالة القوائم الختامية ومن ثم ابداء رأيه الفني المحايد على ثقة، وذلك على ضوء مجموعة من أدلة الاثبات والمعايير المهنية المتعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات. [2]

ج- التقرير (Evaluation):

ويقصد به تقييم الأموال والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز الكالي بفضل الأسس والسياسات والأدلة والإثباتات الموثوق بها، حتى يطمئن المدقق إلى صحة وسلامة عمليات التقييم.

ثانيا :التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي.

إن التدقيق مرتبط ارتباطا وثيقا بحاجة الانسان إلى معرفة البيانات والتأكد من صحتها ليتخذ على إثرها قرارا، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونانيون كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها.

[1] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار النشر الأردن، الطبعة الثالثة ،2006 ص19.

[2] هادي التميمي، **المرجع نفسه**، ص 20 .

وهكذا نجد كلمة المراجعة قديما والتدقيق حديثا «Auditing» وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية «Audire» ومعناها يستمع[1]، من ثم اتسع نطاق التدقيق عبر الزمن كما يوضح الشكل التالي:

جدول رقم (1–1): التطور التاريخي لمهنة التدقيق[2]

المدة	الأمر بالمراجعة	المرجع	أهداف المراجعة
من 2000ق.م إلى 1700	الملك، الإمبراطور الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، الكاتب	–معاقبة السارق على اختلاس الأموال. –حماية الأموال.
من1700 إلى1850	الحكومة، الحكام، التجاريين، المساهمين.	الحاسب	–منع الغش،معاقبة فاعلي الغش، حماية الأموال.
من1850 إلى1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانون	–تجنب الغش والتأكد من مصداقية الميزانية.
من1900 إلى1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	–تجنب الغش والأخطاء –الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من1940 إلى1970	الحكومة، البنوك، المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من1970 إلى1990	الحكومة ،الهيئات الأخرى، المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.
من1990 إلى يومنا هذا	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	–الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في حال احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر : خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والتطبيقية، ص13.

[1] د. أحمد نور الدين، "**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**"، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، الأردن، عمان،2015، ص07 .

[2] خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والتطبيقية**، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الأولى ،2000 ص13.

المطلب الثاني : اهداف و اهمية التدقيق المحاسبي.

أولا : أهداف التدقيق المحاسبي .

يسعى التدقيق المحاسبي لتحقيق مجموعة من الأهداف:

تحقيق الثقة في البيانات المالية، التأكد من صحة البيانات المالية، الحصول على ضمانات حول الحسابات الخاصة بالشركة، التأكد من أن الأنشطة المالية تتم بشكل صحيح، وتحسين الأداء المالي[1].

التدقيق المحاسبي يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف المختلفة، بما في ذلك تحقيق الثقة في البيانات المالية، التأكد من صحة البيانات المالية، الحصول على ضمانات حول الحسابات الخاصة بالشركة، التأكد من أن الأنشطة المالية تتم بشكل صحيح وتحسين الأداء المالي. يسعى التدقيق المحاسبي إلى التأكد من أن البيانات المالية المقدمة دقيقة وصحيحة، مما يضمن أن الشركة تتصرف بشكل صحيح وتحقق الأهداف المالية المطلوبة.

التقليدية والحديثة، يشملان تحسين الجودة والخدمات للعملاء ، وضمان انجاز العمل في الوقت المحدد، والبحث عن الطرق الحديثة لتحقيق الأهداف التنموية. يسعى التدقيق المحاسبي دائما إلى التطوير في التقنيات المحاسبية، وإلى توفير أفضل التجارب للعملاء..

يحرص على تحقيق الاهداف التقليدية والحديثة، مع الاهتمام المتمثل في الجودة والخدمات التي يقدمها للعملاء، والحفاظ على الوقت المحدد لإنجاز العمل، والبحث عن الطرق الحديثة للحصول على النتائج

نوجز هذه الهداف في نقاط : [2]

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة قوائم المالية للمركز المالي.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش ووضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

---

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **مراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)**، ديوان المطبوعات جامعة الساحة المركزية بن عكنون ، الطبعة الثانية، الجزائر،2003، ص15 .

[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المرجع السابق** ، ص15 .

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذ مدى تحقيق الأهداف.
- تقييم نتائج الاعمال وفقا للأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة.

وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (1–2): مراحل التطور التاريخي لأهداف التدقيق

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقيق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850	إكتشاف الغش والإختلاس	تفصيلي	غير مهم
1850إلى 1905	إكتشاف الغش والاخطاء والإختلاس	بعض الاختبارات، تفصيل مبدئي	غير مهم
1905إلى 1933	تحقيق عدالة مركز مالي ، إكتشاف الغش والاخطاء والاختلاس	فحص اختياري تفصيلي	درجة أهمية بسيطة
1933 إلى 1940	تحديد عدالة مركز مالي ،إكتشاف الغش والاخطاء والاختلاس	اختباري	بداية الاهتمام
1940 إلى 1960	تحديد عدالة مركز مالي،كتشاف الغش والاخطاء والاختلاس	اختباري	اهتمام قوي جوهري
1960 إلى يومنا هذا	مراقبة التخطيط، التقييم نتائج أعمال التدقيق ،تحقيق الرفاهية الاقتصادية	اختباري	أهمية جوهرية بعملية التدقيق

المصدر: غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)**، ص18.

ثانيا : أهمية التدقيق المحاسبي.

أهمية التدقيق تمكن من كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواءا كانت أطرافها داخلية أم خارجية إذ تعتمد إلى حد كبير في اتخاذ قراراتها على رأي المدققين في النهاية ومن بين المستفيدين من عملية التدقيق نجد ما يلي: [1]

1- إدارة المؤسسة: تعتمد على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها ثقة أكبر وتتزايد نسبة الاعتماد عليها.

2-الملاك والمساهمين: إن ظهور شركات المساهمة أدى إلى انفصال الملاك عن الإدارة فكان لابد من طرف يضمن السير الأمثل لأموال المساهمين وهنا تم تعزيز أهمية التدقيق لأنه يمنع من حدوث الاختلاس والتلاعبات.

3-الدائنين والموردين: يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية ليقوموا بتحليلها ومعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالإلتزام وذلك بمعرفة السيولة لدى المؤسسة.

4-الزبائن: تهتم هذه الشريحة بمعرفة إستمرارية الوحدة الإقتصادية وذلك لارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل.

5-العاملين: هم مجموعة يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وأريحية أرباب عملهم وكذلك الاهتمام بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشاريع على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

6-البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: تعتمد عليه في توسيع نشاطاتها أو عند مواجهة عسر مالي تلجأ المؤسسة إلى الإقتراض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفة قدرة المؤسسة على السداد مستقبلا.

7-الهيئات الحكومية: تعتمد بعض الأجهزة للدولة على البيانات التي تصدرها المشاريع في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم البيانات الاقتصادية للدولة وفرض ضرائب.

[1] بلحاس كوثر ، أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرار لمؤسسةٌ اقتصادية، مذكرة ماستر ، جمعة عبد الحميد ابن بديس ، مستغانم، 2017، ص 07 -08 .

المطلب الثالث : معايير و مبادئ التدقيق المحاسبي.

هناك العديد من المعايير والمبادئ التي يجب اتباعها في التدقيق المحاسبي، والتي تهدف جميعها إلى ضمان الجودة والدقة في العملية والتحقق من صحة ومصداقية البيانات المالية. و هذا ما سوف نتطرق له في هذا المطلب من معايير والمبادئ في التدقيق المحاسبي .

أولا : معايير التدقيق المحاسبي.

من أهم ما يميز التدقيق المحاسبي كمهنة أنه يؤدي لمعرفة معايير الشخص المدقق إذا كان مؤهل مدرب، مستقل، محايد ومسؤول مهنيا.

وهذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف والتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق ولإعداده في تقرير بكفاءة ،وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل: الكفاءة المهنية والاستقلالية ومتطلبات التقرير والأدلة.[1]

كان للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الفضل في صياغة هذه المعايير بصورة شاملة وان جاءت موجزة حيث تم في اجتماع المعهد في سبتمبر سنة 1948 إقرار تسعة معايير، وفي نوفمبر 1949 تم إقرار المعيار العاشر والأخير وهو الرابح ضمن معايير إعداد التقرير وصدرت في كتب للمعهد سنة 1954.

تنقسم المعايير المتعارف عليها إلى ثلاث مجموعات، معايير متعلقة بالمدقق (عامة)، معايير متعلقة بالعمل الميداني ومعايير إعداد التقرير.[2]

المعيار الأول: المعايير المتعلقة بالمدقق: وتوصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير ،كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات الخارجي وتتكون معايير العامة أو الشخصية مايلي:

أ- **معيار التأهيل العلمي والعملي للمدقق** : تنبع أهمية هذا المعيار في وجود أطراف متعددة تعتمد على رأي المدقق الخارجي عن القوائم المالية الختامية للمشروع[3]، أي ضرورة توفير الدقة لدى هؤلاء الأطراف وينقسم هذا المعيار إلى:

---

[1] فياش أمال .بوعبانة فتحية .، مدخل مقارن للمعايير الجزائرية للتدقيق مع نظيرتها الدولية "دراسة حالة عينة من المعايير الجزائرية للتدقيق" ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 12.رقم 01.ص8.

[2] بلحاس كوثر ، أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرار لمؤسسة اقتصادية، المرجع السابق ، ص 07 -08 .

[3] د. أحمد نور الدين ،**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2015،ص22 .

–معيار التأهيل العلمي أو الدراسي: أن يكون للمدقق درجة من التأهيل الفني في مجال المواد المحاسبية المراقبة.

ب–معيار التأهيل العملي والخبرة المهنية: تتطلب ممارسة مهنية من أعضائها لفترة زمنية محددة.

الرابط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال جداول تتضمن:

- جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين.
- جدول المحاسبين أو المدققين.
- جدول مساعدي المحاسبين أو المدققين.

ويشترط في الذي يزاول المهنة أن يبدأ بالتسجيل في جدول المحاسبين والمدققين تحت التمرين، وبعد ذلك ينتقل اسم الطلب من جدول المحاسبين والمدققين تحت التمرين إلى جدول المحاسبين والمدققين، أما جدول المساعدين المحاسبين والمدققين فيقدمه الحاصلون قبل تاريخ العمل بهذا القانون على شهادة التجارة المتوسطة على الأقل. [1]

كما يجب أن تتوفر هذه المعايير في المدقق أو المدققين خلال كافة مراحل العمل الإستقلالي ويتضمن الأبعاد الثلاثة التالية:

أ–إعداد برنامج التدقيق.

ب–فحص.

ج–إعداد التقرير.

كما يجب ممارسة العناية المعتادة عند أداء التدقيق وإعداد تقرير.

المعيار الثاني: معايير العمل الميداني: [2]

يهتم معيار الفحص لميداني لوضع إرشادات عامة للكيفية التي يمكن أن يتم بها تنفيذ عمليات التدقيق ومعايير الفحص الميداني مقارنة بالمعايير العامة للتدقيق تعتبر أكثر تحديا أو تشمل معايير ثلاثة معايير هي :

[1] د. أحمد نور الدين ،**المرجع نفسه** ،ص22–23 .

[2] حلمي محمود ،**نظرية المحاسبة المالية**، دار النهضة العربية ،القاهرة ،1992، ص 246–252 .

- التخطيط السليم للعمل ل لإشراف على نظام الرقابة الداخلية،
- تقييم مدى إمكانية اعتماد على نظام الرقابة الداخلية،
- حصول المدقق على الأدلة الكافية والملائمة.

نظرا لأننا سوف نتناول هذه المعايير الثلاثة بالتفصيل في هذا المطلب سنتعرض لها باختصار بهدف التعريف بالخطوط العريضة لها.

أ- معيار التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين.

تنطوي عملية التدقيق بوصفها عملية منظمة على إنجاز مهام معينة في أوقات معينة وبواسطة أشخاص معينين وهو ما يتطلب التخطيط لها تخطيطا سليما ولذلك المعيار الأول.

الفحص الميداني يقض ي بأنه : "تخطيط العمل بدرجة كافية ويجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم ويتطلب تحقيق هذا المعيار إنجاز الأنشطة الثلاثة التالية :

1-اكتشاف بيئة التدقيق ووضع خطة العمل.

2-تخصيص المساعدين على مهام الفحص.

3-الإشراف الملائم على المساعدين وتقييم أدائهم.

ب- : معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

يقضي المعيار الثاني من معايير الفحص الميداني بأنه دراسة وتقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها ولتحديد الاختبارات المطلوبة والتي تحدد إطار التدقيق وعلى ضوء نتيجة التقييم الذي يجريه مدقق الحسابات لنظام الرقابة الداخلية يتحدد نطاق الفحص الذي يجريه ومدى الإجراءات التي يجب إتباعها وطبيعة ومدى عمق أدلة التدقيق الواجب جمعها[1].

ومن المعروف عمل مدقق الحسابات فيما يتعلق بتقييم الرقابة الداخلية سيعتمد إلى حد كبير على الحكم والتقدير الشخص ي لمدقق الحسابات وحتى يمكن ترشيد حكم المدقق الحسابات في هذا المجال يمكن مراعاة الاعتبارات التالية :

[1] أبختي حنان ، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية لمركب سيدار – عنابة" ، مذكرة ماستر ، 2020 ، ص 15 .

1. الانطلاق من برنامج مبدئي للتدقيق بعكس أعمال التدقيق التي يجب القيام بها بافتراض وجود نظام للرقابة الداخلية ومن خلال دراسة إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المنشأة محل التدقيق يمكن تحديد مقومات الرقابة الداخلية غير المتوافرة والتي على ضوؤها يتم تعديل برنامج التدقيق النهائي.

2. بفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال فريق من عمل المدققين وبصفة خاصة إذا كان حجم عمليات منشأة العميل وذلك انطلاقا من حكم المجموعة أفضل من حكم الفرد ويجب في هذه الحالة توحيد أساليب والمعايير المستخدمة في الحكم على مدى جودة نظام الرقابة الداخلية.

3. بفضل قيام المدققين الذين يكونون فريق العمل بفحص أحكام بعضهم البعض وذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بين أحكامهم.

– قد أثار تطبيق هذا المعيار جدلا مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن إعداد التقرير نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى منشأة العميل وفي هذا المجال أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي المعيار رقم 26 والذي وجه فيه نظر مدقق الحسابات إلى أهمية إعداد تقرير يقدم إلى لجنة التدقيق بمنشأة العميل أو مجلس الإدارة أو بعض المنظمات الحكومية حينما يتطلب الأمر هذا ويجري العمل في الولايات المتحدة الأمريكية على أن يشير مدقق الحسابات في تقريره بالنسبة إلى البنوك إلى مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومن ناحية أخرى يتطلب لجنة البورصة والمبادلات الأمريكية إبلاغها بأي قصور في النظام الرقابة الداخلية بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة كما تتطلب بعض الجهات الأمريكية ذلك أيضا.

ج– : معيار حصول على المدقق على الأدلة الكافية والملائمة[1].

المعيار الثالث من معايير الفحص الميداني بأنه يجب الحصول على أدلة كافية ملائمة من خلال الفحص والملاحظة والاستعلام والمصادفات لتكوين أساس معقول لإبداء الرأي في القوائم المالية موضع الفحص ، دليل التدقيق عبارة عن معلومات يتم الحصول عليها عن طريق الفحص والملاحظة والاستعلام والمصادقات لتوفير قرينة على سلامة أو عدم سلامة التصرفات والإجراءات بمنشأة العميل وذلك بهدف تكوين أساس معقول لإبداء الرأي المهني في مدى صدق وسلامة القوائم المالية محل الفحص ويمكن إلى حد ما التدقيق على أنها عملية منظمة متكاملة لتجميع الأدلة.

[1] أبختي حنان ، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية لمركب سيدار – عنابة" ،المرجع السابق ، ص 17.

يعتبر من قبيل أدلة التدقيق ذلك الفحص والتقييم الذي يجريه مدقق الحسابات لنظام الرقابة الداخلية بمنشأة العميل لا للتأكد من إمكانية الاعتماد عليه ولكن مدقق الحسابات لا يمكنه الاعتماد فقط على نتيجة.

الفحص الذي يجريه في هذه الحالة فنظام الرقابة الداخلية قد يكون مثاليا من الناحية التصميم ولكنه غير منفذ بصورة كاملة في الواقع، وهو ما يجعل النتائج التي تظهرها عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية قرينة للإثبات العكس ي ولذلك فإنه يجب تدعيم هذه النتائج بمزيد من الأأدلة التي يتم الحصول عليها من بعض إجراءات الأخر ى.

المعيار الثالث: معيار إعداد التقرير:

يعتبر التدقيق عملية اتصال متكاملة يمثل فيها التقرير أداة الاتصال التي تتحمل الرسالة الموجهة لمستخدمي هذا التقرير ويعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي لعملية المواجهة ، وعلى ضوء هذا يمكن أن تدور مناقشات وتتحدد مواقف وتتخذ قرارات ولذلك لم يكن غريبا أو يخصص مجمع للمحاسبين القانونيين الامريكي لموضوع التقرير أربع معايير وهي[1]

- معيار التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما
- معيار الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية
- معيار الملائمة والإفصاح في القوائم المالية
- معيار وحدة الرأي في القوائم المالية .

[1] محمد سمير الصيان ، عبدالله هلال نفس المرجع السابق ، ص95-98

جدول رقم (1–3): معايير إعداد التقرير.

المجال الرئيسي	المجال الفرعي للمعيار	مضمون المعيار
المعايير العامة	التأهيل العلمي وكفاءة المهنة	يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو شخص لديه التدريب الفني الكافي والخبرة كمدقق
	استقلال المدقق	في جميع الأمور المرتبط بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المدقق على الاستقلال الذهني والاستقلال في المظهر
	عناية المهنية	يجب التخطيط العمل بدرجة كافية ويجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم
معايير الفحص الميداني	تقييم مدى إمكانية الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية	يجب أن تجري دراية وتقييم ملائمين لأساليب الرقابة الداخلية المطلقة كأساس للاعتماد عليها ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة والتي سوف تحدد إطار إجراءات التدقيق
	توفير أداة الكافية والملائمة	يجب الحصول على أدلة كافية وملائمة من خلال الفحص والملاحظة الاستعلام والمصادقة والمصادفات لتكوين أساس لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص.
	تخطيط العمل والإشراف على المساعدين	يجب تخطيط العمل بدرجة كافية ويجب الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم
معايير إعداد التقرير	توافق العرض القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما	يجب أن يبن ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفقا لمبادئ المحاسبية المقبولة قبةلا عاما.
	الإتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبول قبولا عاما	يجب أن يوضع التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما المطبقة في الفترة المالية هي ذات المبادئ التي طبقت في الفترة السابقة

	وحدة الأراء	تقرير المدقق يجب أن يتضمن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الاشارة إلى عدم إمكانية ذلك عندما لا يتمكن من التعبير برأي شامل يجب أن يوضع أسباب ذلك جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المدقق في القوائم المالية يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن فحص الذي قام به المدقق إ وجد درجة المسؤولية التي يتحملها.

المصدر: من اعداد الطالب معيار إعداد التقرير بالاعتماد على أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث.

ثانيا : مبادئ التدقيق المحاسبي.

التدقيق مبني على ركنين أساسيين المتمثلين فما يلي: الفحص والتقرير[1].

1-مبادئ مرتبطة بركن الفحص:

أ-مبدأ تكامل الادراك الرقابي:

هو مبدأ يهدف إلى توحيد وتنسيق عمليات التدقيق المختلفة بحيث تكون جميع الجوانب المهمة محط الاهتمام في عملية التدقيق .

يعتمد هذا المبدأ على الفكرة الأساسية بأن المدقق المحاسبي يجب أن يفهم العملية الاقتصادية ككل، وليس فقط جانباً منها. وذلك من خلال إدراك كافة العناصر المترابطة في العملية المحاسبية، مثل الإدارة والتخطيط والمراقبة والتقارير المالية والمعلومات الإحصائية والمحاسبية الأخرى. كما يشمل هذا المبدأ على توحيد العمليات التدقيقية بحيث تكون جميع الجوانب المهمة محط الاهتمام، بما في ذلك الرصد والتقييم والتحليل والتقارير.

ومن خلال هذا المبدأ، يمكن للمدقق المحاسبي أن يتمكن من تحديد المشكلات المالية والمحاسبية وتوصيل التقارير اللازمة لإدارة الشركة، بالإضافة إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحسين الأداء واتخاذ القرارات المالية والإدارية الصحيحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدقق المحاسبي أن يساعد الشركة في تحسين السيطرة الداخلية والتحسين المستمر للعمليات المحاسبية والمالية.

[1] أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2005 ،ص 22-23.

ب- مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري: ويشمل جميع أهداف المؤسسة يهدف إلى ضمان أن يتم فحص جميع الحسابات والعمليات المالية والمحاسبية المهمة للشركة في العملية التدقيقية، سواء كانت هذه العمليات مفصولة أو متصلة بعمليات أخرى.

ويتمثل هذا المبدأ في أن المدقق المحاسبي يجب أن يفحص جميع الحسابات والعمليات المالية والمحاسبية المهمة للشركة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه الحسابات والعمليات تخص نشاطات الشركة الأساسية أو الفرعية، أو إذا كانت متصلة بعمليات أخرى. ويتم تحقيق هذا المبدأ من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الطرق الفحص الاختياري، مثل التدقيق العشوائي والاختبارات النموذجية وغيرها.

ويتيح هذا المبدأ للمدقق المحاسبي فرصة لتحديد المخاطر المالية والمحاسبية المحتملة والتأكد من سلامة النظام المحاسبي والمالي في الشركة. كما يتيح له أيضا فرصة لتحديد الاختلافات والأخطاء في الحسابات والعمليات المالية والمحاسبية، وتوفير التوصيات اللازمة لتصحيح هذه الأخطاء وتحسين النظام المحاسبي والمالي في المستقبل[1].

ويعتبر مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري من المبادئ الأساسية في التدقيق المحاسبي، حيث يضمن أن يتم فحص جميع العمليات المهمة والحسابات المالية والمحاسبية المرتبطة بها، مما يساعد على تحقيق أهداف التدقيق بشكل فعال.

ج- مبدأ الموضوعية في الفحص: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة التقليل إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير التفصيلي أو التمييز أثناء الفحص ، وذلك بالاستناد الى العدد الكافي من ادلة الاثبات التي تؤيد راي المدقق و تدعمه خوصوا اتجاه العناصر و المفردات التي تعتبر ذات اهمية كبيرة نسبيا و تلك التي يكون احتمال حدوث الخطر اكبر من غيرها .

د -مبدأ فحص مدى الكفاءة الإنسانية:

مبدأ فحص مدى الكفاءة الإنسانية يشير إلى ضرورة تقييم مدى كفاءة الأفراد في أداء مهامهم المختلفة بشكل دقيق وموضوعي، وذلك من خلال استخدام أدوات وإجراءات موثوقة وعلمية.

ويتم تحقيق مبدأ فحص مدى الكفاءة الإنسانية من خلال تصميم الفحوصات والاختبارات بطريقة تضمن تقييم القدرات والمهارات اللازمة لأداء المهام بشكل فعال وفي الوقت المناسب. كما يتطلب ذلك

[1] مُحَمَّد سمير الصيان ، عبدالله هلال المرجع السابق ، ص99.

توفير الأدوات اللازمة وتطبيق الإجراءات الصحيحة لجمع البيانات وتحليلها وتقييم النتائج بشكل موضوعي [1].

ويتم استخدام مبدأ فحص مدى الكفاءة الإنسانية في العديد من المجالات، مثل التوظيف والتدريب والتقييم الدوري للأداء، ويساعد على تحديد القدرات والمهارات المطلوبة لأداء المهام بشكل فعال ويمكن استخدامه أيضاً لتحديد نقاط القوة والضعف لدى الأفراد وتحديد الخطط التدريبية المناسبة لتطوير المهارات والقدرات المطلوبة.

2-مبادئ مرتبطة بركن التقرير:

أ-مبدأ كيفية الاتصال: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من اعداد هذه التقارير.

ب-مبدأ الإفصاح: ويشير هذا المبدأ إلى مرعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف المحاسبية للمنشأة ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف وإن وجدتي أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات .

ج-مبدأ الانصاف ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذلك التقارير المالية منصة لجميع المرتبطين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية .

د-مبدأ السببية: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق وأن تبني تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية [2].

ثالثا : فروض المراجعة :

قبل عرض فروض المراجعة حبذا إعطاء ولو تعريف مختصر عن الفروض إذ يعرفه Kohler بأنه: " قاعدة تحظى بقبول عام وتعبر عن التطبيق العملي، وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك". وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية المراجعة وهي:

[1] محمد سمير الصبان ، عبدالله هلال نفس المرجع السابق ، ص100.

[2] د.علي بن قطيب ،المحاسبة المالية ، مطبوعة بيداغوجية ، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019 ، ص 02-03.

01- : قابلية البيانات المالية للفحص

وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي نسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين م عدي المعلومات ومستخدميها. وتتمثل هذه المعايير في:

- الملائمة
- القابلية للفحص
- البعد عن التحيز
- القابلية للقياس الكمي

02- : عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراقب ومصلحة إدارة المشروع

إنه لمن الواضح وجود تبادل للمنفعة بين إدارة المشروع ومراقب الحسابات، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قرارتها على المعلومات المالية التي ترتبط ب أري مراقب الحسابات ،وذلك لغرض تقدم المشروع ورخائه، ومن ثم فهي تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها بدرجة أكبر من تلك التي لم يتم م ارجعتها .

03- : خلو القوائم المالية المقدمة للفحص من الأخطاء غير العادية او التلاعب

يقوم مراجع الحسابات بعملية المراجعة بافتراض أن القوائم والمعلومات المالية المقدمة له خالية من الأخطاء الغير عادية أو التلاعب وفي حالة عدم ثبات هذا الفرض فإن عملا لمراجع يصبح تفصيلي لكافة البيانات وليس اختياري كما هو مفترض [1].

04-: وجود نظام سليم للرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس والمفاهيم والذي يؤدي إلى الابتعاد عن احتمال حدوث خطأ، مما يجعل مدقق الحسابات يقوم بعمله استنادا إلى وجود نظام الرقابة السليم، ولا يعني ذلك عدم حدوث الخطأ، فإذا توفر في الشركة نظام الرقابة سليم وفعال فإن مخرجات نظام المعلومات يمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر من قبل الادرة والملاك.

التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال .

[1] د.علي بن قطيب ،المحاسبة المالية ، المرجع السابق، ص 03.

تعتبر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المعيار الذي يسترشد له للحكم على مدى سلامة القوائم المالية، ويعني هذا الفرض أن مراجعي الحسابات يستندون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للحكم على سلامة تلك القوائم المالية، ونتائج الأعمال والمركز المالي كما يكون لهم سندا لتعزيز أرائهم.

05- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل .

ويعني هذا الفرض أن مراجع الحسابات إذا اتضح له أن إدارة المشروع رشيدة في تصرفها، وأن الرقابة الداخلية سليمة، فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل، إذا اتضح عكس ذلك، أي ميول الإدارة إلى التلاعب أو ملاحظة ضعف على مستوى الرقابة الداخلية، وجب عليه الحرص وأخذ ذلك بعين الاعتبار مستقبلا [1].

06- : مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط

عندما يطلب من م ارقب الحسابات ابداء أريه في سلامة القوائم المالية، فإن عمله يجبان يقتصر على هذه المهنة دون غيرها.

[1] د.علي بن قطيب ،المحاسبة المالية ، المرجع السابق، ص 04.

المبحث الثاني: عموميات الأداء المالي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: مفهوم الأداء المالي و أهميته ، العوامل المؤثرة في الاداء المالي و شروط و تقييم الاداء المالي .

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي و أهميته .

يعتبر الأداء المالي من مجموع الأداءات الهامة في المؤسسة الاختصاصية ،كون هذا الأخير يساهم في مختلف الأداءات المتنوعة في استمرارية المؤسسة ، سوف نتعرض في المبحث إلى مختلف المفاهيم المقدمة للأداء المالي ، و كذا المؤشرات و المعايير المستخدمة لتقييمه في المؤسسة .

اولا: مفهوم الأداء المالي.

يعد الأداء من بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفا وحيدا وشاملا ،بل هناك من يستخدم مصطلحات عديدة كالكفاءة ،والفاعلية، والإنتاجية، لتعتبر كمفردات له، وإعطاء تعريفا وحيدا والاقتصار عليه يعد غير كافي للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب هذه الدراسة.

- **تعريف الأداء المالي .**

تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي ، كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها ، و نتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها :[1]

إن الأداء المالي هو : "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية متحدة ، و مدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع و رغبات أطرافها المختلفة ".

و يعرف كذلك على أنه :"تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرة على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج و الجداول الملحقة و لكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم معاينة المردودية الإقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح ".

---

[1] دادن عبد الغني، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007،ص18.

وهناك من الباحثين من يرى أن الأداء المالي هو : " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية ".[1]

أما ميلتون فريدمان فيرى أن :" الأداء المالي يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد ممكن".

وأيضا يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية :

العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

-أثر السياسات المالية المعتمدة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة .

-مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية .

ونتيجة لذلك ،فإن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة ، ومدى قدر ا على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على الميزانيات ،جدول حسابات النتائج ،الجداول الملحقة ... إلخ ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة.

وما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة ،أنه لا يوجد إجماع بين الباحثين حول مفهوم الأداء المالي فكل طرف يعرفه بما يخدم مصالحه ،فالمساهم يسعى لتعظيم ثرائه ،بينما إدارة المؤسسة تسعى نحو الاستمرارية والبقاء ، واليد العاملة تسعى إلى رفع الأجور والحوافز المغرية ،بالإضافة إلى عطل مدفوعة الأجر ،بينما الدولة والممثلة في الجهاز الضريبي تسعى إلى إ اء حصيلتها الضريبة .

ويعود سبب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء عموما ،والأداء المالي خصوصا لعدة أسباب من بينها:

-اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للوظيفة المالية[2].

---

[1] بن خليفة حمزة،"**دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013، ص64 .

[2] دادن عبد الغني ، **ياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس ، المرجع السابق ، ص 20 ...**

-تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية المالية المعاصرة نتيجة لتطور المتغيرات الإقليمية و الاتجاهات الاقتصادية الحديثة .

-تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية و اقتصادية.

ثانيا – أهمية الأداء المالي

تقييم الأداء المالي مهم للغاية على مستوى القطاعين العام والخاص :

– أداة لتحديد الوضع المالي الحالي لنشاط تجاري في وقت معين، ولمعالجة الثغرات والمشاكل والعقبات التي قد تنشأ في سياق العمل. كما أنه يحفزنا على اتخاذ قرارات استثمارية وتوجيه أعمالنا في اتجاه ناجح[1].

على المستوى التشغيلي، يشمل تقييم الأداء الاقتصادي إجراء مسح شامل للموقع للمنشأة بهدف تحديد جميع عملياتها الإنتاجية وتحديد العلاقات التي تربط مختلف مراحل الإنتاج ومخرجاته. دراسة الأنشطة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية وأثرها على الإدارة، وتمويل البرنامج، وتأثيرها على طرق التشغيل والإنتاج حسب عوامل الإنتاج على مختلف مستويات التشغيل، تمهيدا لتحقيق العلاج اللازم، وأوجه القصور. في الأداء تجنب والعمل على استمرار نجاح المؤسسات المستقبلية.

على مستوى إدارة الموارد البشرية، يؤكد تقييم الأداء المالي للشركة الأساس العلمي، ويستثمر الطاقة الكامنة للموظفين لتحسين التقييم والمستوى، ويؤدي إلى خلق مناخ من الثقة والمعاملات الأخلاقية. ونستفيد من طموحاتهم بطرق تساعدنا على تحديد طرق لدفع العمل الإنساني، وتحديد التكاليف، وتطوير المواهب، وتقوية الشعور بالمسؤولية.[2]،

- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة والنشاط والرفع المالي، ويتم ذلك باختيار الأدوات المالية المناسبة التي تستخدم في رفع عملية تقييم الأداء المالي، من ثم وضع التوصيات الملائمة، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات لتعامل معها ومعالجتها[3].

---

[1]– عميروش بوشلاغم، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد01، جوان2020، ص :187.

[2]– مؤيد السالم و صالح عادل، **إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ،2003، ص : 125

[3]– مُحَمَّد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، عمان ،2010، ص ص: 51– 52.

- كما تكمن أهميته في العناصر التالية:[1]

- تمكين الشركة من الاستغلال الأمثل لمواردها،
- يساعد الشركة على التحقق من القيام بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة،
- اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة الشركة، حيث يساعد ذلك على ممارسة الوظيفة الرقابية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمنع تكرارها،
- تحديد سبيل لتطوير الشركة بالقضاء على نقاط ضعفها،
- المساعدة على اتخاذ القرارات لاسيما الاستراتيجية منها،

ثالثا: أهداف تقييم الأداء المالي

يسمح تقييم الأداء المالي من جهة بقياس الكفاءة المالية للمؤسسات المالية ومن جهة أخرى تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة. لذلك يمكن القول أن الغرض من تقييم الأداء المالي هو :

– السيولة بسبب القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل .

– كفاءة الشركة في استخدامها لرأس المال، أي ليس بالقليل أو الكثير.[2]

– قدرة المنشأة على تحقيق أرباح كافية لتغطية الفوائد على أموال القرض.

– قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي لإنجاز مشروع معين.

قال السيد دادن عبد الغني أن الغرض من تقييم الأداء المالي هو توضيح مدى تحقيق القدرة الذاتية والقدرة على الكسب داخل المنظمة، حيث يتم اشتقاق الأولى من رأس المال الحالي. المنظمة لتوليد الدخل، بغض النظر عما إذا كان كذلك والثاني يشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل معادلة عوامل الإنتاج. [3].

كما يهدف تقييم الأداء المالي إلى:

---

[1]– ضويفي حمزة، **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي** ،أطروحة دكتوراه، جامعة الج ازئر ،2015، ص:

[2]– زهرة حسن العامري والسيد علي حلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد63، 2007، ص: 40.

[3]– عبد الغني دادن، **مرجع سبق ذكره**، ص: 41.

تحديد معدل تحقيق هدف معين على أساس مستوى تحقيق وحدة اقتصادية من أجل ضمان كفاءة تحقيق الهدف وبيان درجة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

– تحديد سبب الانحراف واتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة الانحراف ومنع تكراره والسعي لتحسين الأداء.[1]

يهدف تقييم النتائج المالية إلى تحديد مسؤولية كل مركز أو إدارة عن أوجه القصور أو الاختلالات في أنشطة الوحدة الاقتصادية من خلال قياس أداء كل قسم من أقسام العملية.

الإنتاجية وتحديد انجا ازته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شانه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع لمستوى أداء الوحدة[2].

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي أحد المفاهيم الهامة في إدارة الأعمال ويعكس قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المالية المحددة وتحقيق العائد على الاستثمار المناسب. ويتأثر الأداء المالي بالعديد من العوامل التي يجب اتخاذها بعين الاعتبار عند تحليل الأداء وتحديد الخطط التحسينية ، ومن بين العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

- **العوامل الداخلية**
- **العوامل الخارجية**

أولا: العوامل الداخلية[3]:

- فعالية الهيكل التنظيمي على أداء لشركات من خلال المساعدة في تنفي الخطط بنجالي.
- دور المناس التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إجابية وكفاء تع من الناحيتين المالية والإدارية وإعطاء معلومات القرارات .

---

[1]– نجلاء إبراهيم عبد الرحمان وألاء ناصر الشريمي ،**العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركة التأمين** ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية و القانونية ،جامعة عبد المالك عبد العزيز، السعودية، العدد15، 30 ديسمبر 2020، ص: 47.

[2]– مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن ،2007،ص: 32.

[3]– مدمود الخطيب ، "الأداء المالي وأثر على عوائد أسهم الشركات" الطبعة الأولى دار الحامد عمان 2101 ص42.

- توثير حجم المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة بصورة إجابية أو سلبية بحيث كلما كان حجم المؤسسة أكثر تعقيد كلما كان أدائها أقل فعالية والعكس صحيح.
- المتغيرات والقو المتعلق بالجانب التقي للمؤسسة كالموقع الجغرافي ونوعية المنتوج .

- **الهيكل التنظيمي**: يساعد على تحديد الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وتبادل الأنشطة والمعلومات داخل المؤسسة. يحدد الهيكل التنظيمي أيضا عدد المستويات الإدارية وعدد المهام المختلفة في المؤسسة، ويمكن أن يتأثر بعوامل مثل توزيع الفروع والموظفين على الأراضي الجغرافية.

إدارة المؤسسة تعتمد على الهيكل التنظيمي لاتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط بنجاح. يساعد الهيكل التنظيمي في تحديد الأدوار والمسؤوليات للأفراد داخل المؤسسة ويساهم في اتخاذ القرارات بشكل فعال وكفؤ. يتيح الهيكل التنظيمي أ يضا تخصيص الموارد بشكل مناسب لتحقيق أهداف المؤسسة.[1]

- **التكنولوجيا**: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي تلزم هذه المؤسسات التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملاءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وتقليل المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح.

- **السيولة**: يقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماته بشكل فوري، فالسيولة تساعدها على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المؤسسة إلى تصفية بعض أصولها ، وبذلك يمكن القول بأن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى المؤسسة.

- **الحجم**: يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم او مؤسسات ناشئة حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة، قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا

[1] خريوش وآخرون)2004(، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة عبد العزيز، مجلد 18، العدد 2، الأردن.

وتشابكا ،وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة أدائها المالي وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

- **توظيف الموارد**: توجه المؤسسة التجارية او الاقتصادية بصفة عامة الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار ، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المؤسسة الاقتصادية ، حيث أن الدخل الناتج عنهما يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات

ثانيا: العوامل الخارجية:[1]

تواجه المؤسسة التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا تمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها وإنما تمكنها فقط توقع النتائج المستقبلة له التغيرات اولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تثيرها وتضوم العوامل التالية:

- نوعية التكنولوجية المستخدمة ومدى متابعة وتشجيع المؤسسة لها لغرض تحسين منتجاتها. [2]
- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على الشركة[3].
- السياسات المالية الإقتصادية للدولة.

أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي هي:

- **الظروف الاقتصادية والسياسية**: يتأثر أداء المؤسسة بمدى استقرار الظروف السياسة والاقتصادية للدول، وهناك العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بالجزائر، حيث عانت الجزائر سابقا من سنوات حصار عديدة وشهدت أوضاعا سياسية واقتصادية غير مستقرة تأثرت خلالها المؤسسات

---

[1] أ.دريغة الصغير تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن"دراسة حالة المؤسسة الوننية لإنتاجات الصناعية PMO-" م كرة دكتورا في إدارة مالية كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير جامعة قسنطينة-2- 2104 ص 21.

محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 ،جامعة الوادي.ص 54.

[3] أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، www.noor-book.com، 2023/04/20، سا: 23:00، ص 20.

الاقتصادية ، كل ذلك انعكس سلبا على إجمالي موجودات ومطلوبات المؤسسات الاقتصادية وإدارتها، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بالاقتصاد ككل. [1]

- **التشريعات القانونية والضوابط**: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط بدرجة كبيرة في أداء المؤسسة بشكل عام. فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط ا إلى ضبط الأداء للشركات للمحافظة علىها ، تتمثل في قيود على تفرض لضمان السير الحسن لها

المطلب الثالث : شروط و كيفية تقييم الأداء

أولا : ماهية تقييم الاداء المالي

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات و النسب المالية بالإضافة الى لوحة القيادة و التي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الاداء الفعلي للمؤسسة، و لأهمية الأداء المالي في المؤسسة سنحاول التطرق من خلال هذا المحور إلى الأداء المالي في المؤسسة من خلال بعض التعاريف و كذلك تحديد أهميته و أهدافه في المؤسسة و كذلك العوامل المؤثرة فيه[2].

1–تعريف تقييم الاداء المالي

لكي نتمكن من تعريف تقييم الاداء المالي لبد ان نقدم تعريفاللأداء المالي وسوف يتم التركيز على أهمها:

يعرف مُحَّد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو

---

[1] منذر مرهج، واخرون ، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات**، دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة للبحوث والدراسات العلمية ، العدد 2،كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين ، 2014ص 35 .

[2] دادن عبد الغني **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007 ،ص 235

الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة.[1]

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و كذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح.[2]

ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و ذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.[3]

وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية و هذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة و التي تظهر جليا من خلال:[4]

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول و خصوم و مدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي.
- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطئ لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي.

---

[1] مُحَمَّد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 45.

[2] دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، المرجع السابق ، ص 36

[3] مُحَمَّد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي، ص 07.

[4] قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص133.

- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.

كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء و فحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي:[1]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها لمالية المتاحة بكفاءة و فعالية.

و للوقوف على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المالية يجب تقديم الأداء المالي، و لهذا فإننا سنحاول تعريف تقييم الأداء المالي كما يلي :

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية و المالية المتاحة للمؤسسة و هذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.[2]

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، و في تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية و اهتمام أكبر.[3]

و يمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:[1]

---

[1] دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] محمد نجيب دبابش ، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[3] بنية حيزية، **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011 ، ص 70.

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية و المالية المتاحة.
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول و ذلك يتضمن إقرار حجم و نوع الاستثمار المناسب، و تحديد الحجم المناسب من رأس المال و الديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو و الاستمرارية.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

مما سبق ذكره من تعاريف يمكننا أن نعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز و ذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، و ذلك على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

و لتوضيح عملية تقييم الأداء المالي يمكن عرض الشكل الآتي:

[1] وضياف سامية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009 ، ص ص 62-63.

الشكل رقم (1-1): تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي

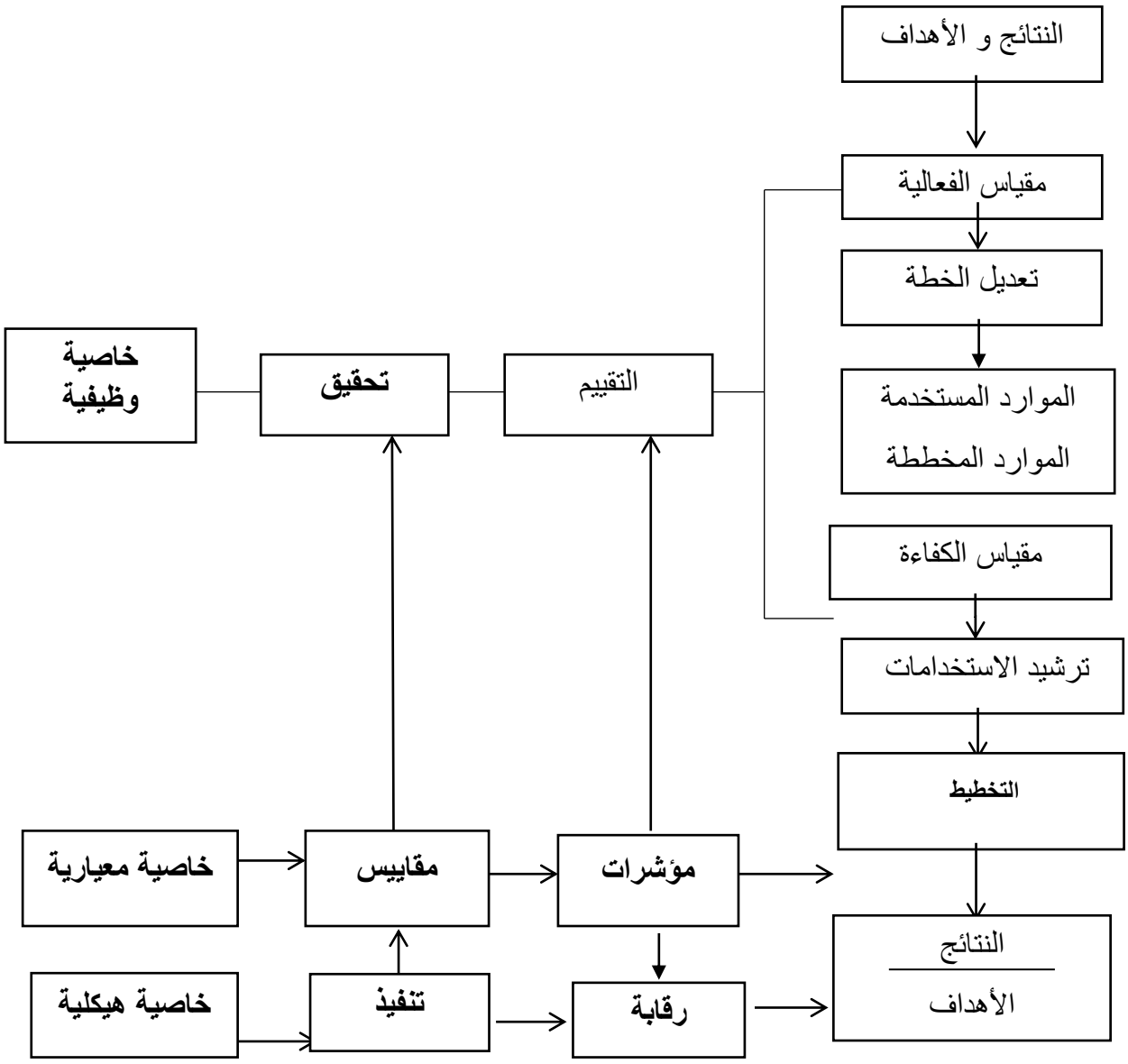

المصدر: السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض،2000 ، ص 39.

من خلال الشكل السابق يتضح أن تقييم الأداء المالي هي عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية و مقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

ثانيا : شروط تقييم الأداء المالي

وتتطلب هذه العملية وجود شروط وضوابط للتقييم الدقيق والموضوعي للأداء المالي ومن أبرز هذه الشروط:

1. **الدقة والموضوعية** : يجب أن يكون التقييم دقيقاً وموضوعيا، وأن تكون المعلومات المستخدمة في التقييم موثوقة وصحيحة.
2. **التكامل**: يجب أن يتم تقييم جميع جوانب الأداء المالي للشركة بما في ذلك الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية والديون والأصول وغيرها.
3. **المدى الزمني** : يجب أن يتم التقييم على مدى زمني كاف يتضمن عدة فترات زمنية مختلفة لتحديد الاتجاه العام للأداء المالي والتغييرات المستمرة.
4. **المقارنة**: يجب مقارنة الأداء المالي للشركة بمعايير ومقاييس الممارسات الصناعية المقبولة وبأداء الشركات الأخرى في نفس القطاع والحجم.
5. **الشفافية**: يجب أن يتم توضيح الأساليب والمعايير التي تم استخدامها في التقييم والمعلومات التي تم جمعها ومصادرها، ويجب أن يكون التقييم قابل للتدقيق والتحقق.
6. **التحليل**: يجب أن يتم تحليل النتائج وفهم الأسباب وراء الأداء المالي للشركة وتحديد النقاط القوية والضعف والتحديات المستقبلية.
7. **الاتجاهات**: يجب أن يتم تقييم الاتجاهات الأداء المالي وتحديد الاتجاهات المستقبلية للأداء المالي للشركة وتحديد الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء المالي.

التفصيل: يجب أن يتم تفصيل التقييم وتقديم المعلومات المفصلة والتحليلات المالية والمؤشرات المالية اللازمة لتوضيح الأداء المالي للشركة.

الاستنتاجات والتوصيات : يجب أن تكون هناك استنتاجات وتوصيات واضحة بناء على نتائج التقييم للتعامل مع الأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركة وتحسينه.

التحديث: يجب أن يتم تحديث التقييم بشكل منتظم ومستمر لتتماشى مع التغييرات الاقتصادية والمالية والتطورات في صناعة الشركة والتحديات الجديدة التي تواجهها.

- **توفير المعلومات الكافية:** وب علوى المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطروق المتاحة لديها و لو بمعالجة المعطيات المتوفرة لديها ويشترط أن تكون المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطور و ب أن تموس أنشطة المؤسسة وتحقيق كل ما سبق كر يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.

تحديد مع دلات الأداء المروب: وال تي تمك ن المؤسس ة م ن تحدي د إدازاته ا وتط ورات أدائه ا بالإضافة إلى تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة والسالبة.مع توفير وسائل نقل معلومات أو نتائج التقييم إلى مراكز ا و القرارات المعنية للقيام بالإجراءات التصحيحية أن استلزم الأمور في الوق المناسب.

- **يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا:** بون يتم خلال دورات منتظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل.[1]

ثالثا : كيفية تقيم الأداء المالي

يتم تقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات باستخدام العديد من المؤشرات المالية التي تساعد على فهم وتقييم أداء الشركة على المدى القصير والمتوسط والطويل. ومن أبرز هذه المؤشرات:

1. الدخل الإجمالي **(Total Revenue):** وهو مؤشر يوضح إجمالي الدخل الذي حصلت عليه الشركة خلال فترة زمنية محددة، ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لتقييم النمو الاقتصادي للشركة.
2. الربح الإجمالي **(Gross Profit):** وهو مؤشر يوضح الربح الذي حققته الشركة من بيع منتجاتها وخدماتها بعد خصم التكاليف المتعلقة بإنتاج وتوزيع هذه المنتجات والخدمات.
3. هامش الربح الإجمالي **(Gross Profit Margin):** وهو مؤشر يوضح نسبة الربح الإجمالي للإيرادات الإجمالية للشركة، ويعد هذا المؤشر مؤشرا هاما لتقييم كفاءة الشركة في تحقيق الأرباح من نشاطها الرئيسي.
4. الربح الصافي **(Net Profit):** وهو مؤشر يوضح الربح الذي تحققه الشركة بعد خصم كل المصاريف والضرائب، ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لتقييم أداء الشركة في الفترة المالية المحددة.

[1] زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011، ص40 . .

5. هامش الربح الصافي **(Net Profit Margin):** وهو مؤشر يوضح نسبة الربح الصافي للإيرادات الإجمالية للشركة، ويعد هذا المؤشر مؤشرا هاما لتقييم كفاءة الشركة في تحقيق الأرباح من نشاطها الرئيسي بعد خصم جميع المصاريف.

6. العائد على الأصول **(Return on Assets):** وهو مؤشر يوضح الربح الذي تحق

المبحث الثالث : تأثير التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

بعد الدراسة النظرية لجانبي التدقيق المحاسبي و الأداء المالي سنحاول عرض العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي و الأداء المالي نظريا، خلصنا إلى مايلي[1]:

المطلب الأول : دور التدقيق المحاسبي في اكتشاف الفساد المالي و الحد منه .

يعد التدقيق المحاسبي أحد الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الشركات والمؤسسات لاكتشاف الفساد المالي والحد منه. يتضمن التدقيق المحاسبي مراجعة السجلات المالية والمستندات المرتبطة بها، والتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية والقوانين واللوائح المعمول بها .

التدقيق المحاسبي يشكل أداة قوية في التعامل مع الفساد المالي، يساعد في التحقق من المعلومات المالية و الإشارات التي تشير إلى عدم المطابقة مع المعايير المرجعية. يحتوي التدقيق المحاسبي على عدد من الخطوات الواضحة للتأكد من أن البيانات المالية صحيحة و ذات قيمة. يحتوي هذا العمل على التحقق من المعاملات المالية و العمليات التي تمت بها، و التحقق من أن الإشارات التي تنبه إلى عدم المطابقة مع المعايير المرجعية تتأكد من أنها صحيحة. يساعد التدقيق المحاسبي في التعرف على الأخطاء المالية، و يساعد في الحد منها من خلال تطبيق الإجراءات اللازمة لإصلاحها.

يتم تنفيذ التدقيق المحاسبي بواسطة محاسبين محترفين مستقلين وغير متورطين في العمليات المالية التي يتم التدقيق فيها. ويتضمن التدقيق المحاسبي العديد من الخطوات التي يتم اتباعها للتأكد من صحة وموثوقية السجلات المالية والعمليات المالية، مما يمكنهم من اكتشاف أي تلاعب أو فساد مالي.

وبالتالي، فإن دور التدقيق المحاسبي يساعد في كشف الفساد المالي والحد منه عن طريق:

1- الكشف عن الثغرات في نظام المراقبة الداخلية وتحديد النقاط التي يمكن استغلالها في الفساد المالي.

2- تحديد أي تدابير محتملة للتغيير لتعزيز نظام المراقبة الداخلية وتقليل فرص الفساد المالي.

3- تقييم الاحتمالات المتعلقة بالفساد المالي وتوصية بالتدابير المناسبة للحد من هذه الاحتمالات.

4- الكشف عن أي عمليات مشبوهة أو غير معتادة، مثل تغييرات غير مبررة في السجلات المالية أو تدابير غير عادية في العمليات المالية.

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على خبير محاسبي معتمد، أ.د.يماني ليلى .

5- التحقق من الامتثال للمبادئ المحاسبية والقوانين واللوائح المعمول بها والتأكد من صحة السجلات المالية والتقارير المالية.

ومن خلال هذه الخطوات، يمكن للتدقيق المحاسبي أن يساهم في اكتشاف الفساد المالي والحد منه، كما يمكنه تقديم توصيات للشركات والمؤسسات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين نظام المراقبة الداخلية والحد من فرص الفساد المالي في المستقبل.

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون التدقيق المحاسبي مفيدًا في توعية الموظفين بالسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية المعمول بها، وتعزيز الوعي بالمخاطر المحتملة للفساد المالي. وبالتالي، فإن دور التدقيق المحاسبي يعد جزءا أساسيا من استراتيجية الشركات والمؤسسات للحفاظ على سمعتها ومصداقيتها، والحفاظ على الموارد المالية والمادية.

نظرا لإنتشار ظاهرة الفساد المالي من غش و إحتيال التي تتعرض لها المؤسسات و دورها في إ يارها و حدوث خسائر كبيرة لديها و خروجها من السوق و ضياع أموال المساهمين ، مازلنا نبحث في دور التدقيق المحاسبي في ضبط و تحسين الأداء المالي ، فلا بد أن نعرج على دور التدقيق المحاسبي في مكافحة الفساد المالي و التقليل من حالاته حيث أن وجود التدقيق و الرقابة دائما يمنع من تسول له نفسه بالقيام بالأعمال الغير مشروعة ، حيث أن تدقيق أوجه التلاعب

هدف إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات و أية عملية تخصيص غير مناسبة للأصول و الموجودات ، و ينشأ خطر الإحتيال من وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين تدفعه إلى ممارسة الإحتيال ، وجود فرصة سانحة مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية ، و كذا عدم نزاهة الشخص القائم بالتحايل و بالتالي يقع على عاتق مدقق الحسابات تلمس الحالات السابقة بشكل دائم و عدم إغفال أي إشارة قد توحي بحدوث الغش و الإحتيال و رصدها و متابعتها و معاقبة مرتكبيها ، و هذا يعتبر أحد الأدوار التقليدية للتدقيق المحاسبي حيث أن الحذر و الشك المنطقي أو ما يقصد به الشك المهني من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع ا المدقق و التي تساعده في مهمته ، و قد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور التدقيق المحاسبي في إكتشاف الغش و الإحتيال في القوائم المالية إلى أهمية أن يرفع التدقيق تقاريره إلى مجلس الإدارة و ليس الإدارة العليا للمؤسسة و ذلك يتم بعد إجراء التحقيقات و التحريات الكافية من طرف مدقق الحسابات الذي تشترط فيه الإستقلالية العالية و عدم تدخل أي فرد كان في مهامه .

و كما رأينا يعمل التدقيق المحاسبي على الحد من الفساد المالي ، و بالتالي جودة المعلومات و القوائم المالية الذي يكون في صالح أداء المؤسسة المالي و يعمل على تحسينه .

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق المحاسبي في إتخاذ القرارات

تشكل التدقيق المحاسبي عاملاً مهماً في إتخاذ القرارات الخاصة بالأعمال، وهو يساعد المسؤولين على التأكد من صحة المعلومات المتعلقة بالأعمال والتحقق من أن الأمور يتم تشغيلها بشكل صحيح وتخطط لها بشكل جيد. يساعد التدقيق المحاسيبي على توفير المعلومات المطلوبة لإتخاذ القرارات الأكثر دقة وإجراءات التدقيق المحاسبي يضمن أن الأمور يتم التحقق منها في الوقت المناسب.

التدقيق المحاسبي يشكل عاملا مهما في إتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال، يساعد المسؤولين في التأكد من صحة المعلومات المتعلقة بالأعمال وضمان أن الأمور يتم تشغيلها بشكل صحيح وتخطط لها بشكل جيد. يوفر التدقيق المحاسبي المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات الأكثر دقة وإجراءات التدقيق المحاسبي يضمن أن الأمور يتم التحقق منها في الوقت المناسب. يتمثل التدقيق المحاسبي في الإجابة عن الأسئلة الأساسية التي تؤدي إلى تحسين الإدارة والتخطيط الصحيح للأعمال.[1]

التدقيق المحاسبي يشكل جزءاً مهماً من عملية الإتخاذ القرارات، ليساعد في الحصول على قرارات ذات جودة وفعالية. يشرح عملية التدقيق المحاسبي كيف يمكن الوصول إلى هذه القرارات الجيدة، بدءاً من النظر بشكل عام على الموضوع والتحديد من خلال ذلك لخطر الناجم، ومن ثم إعداد الإجراءات الملائمة للتدقيق. يتم تنفيذ عملية التدقيق بضبط الأداء من قبل المدير المسؤول عن مديرية التدقيق المحاسبي، ومن ثم إدخال التحسينات الضرورية على كل نقص. بعد ذلك، يتم تقديم تقرير حول ما تم ملاحظته وإقتراحات مناسبة، مما ينتج معلومات مؤهلة لإتخاذ القرار. كل هذه الخطوات المتواترة تساهم في تأهيل المعلومات لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية لإتخاذ القرارات الذين تضمنون جودة وفعالية.

كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لإتخاذ القرار وتساهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة وفعالية .

حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في

[1] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات** ،رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس، غير منشورة، 20092008.

بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لإتخاذ قرارا التي تكون في صالحها ، حيث أن إتخاذ الإدارة العليا لتوصيات المدقق بعين الإعتبار وعلى أساسها يتم إتخاذ قرارا ا هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة المالي ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع مدقق الحسابات في المؤسسة بالإستقلالية الكافية لقيام بمهامه.

يمكن للتدقيق المحاسبي أن يساهم بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات، إذ يقوم بتوفير معلومات مالية ومحاسبية دقيقة وموثوقة للمسؤولين عن اتخاذ القرارات. وبالتالي، فإن دور التدقيق المحاسبي ينحصر في النقاط التالية:

1- **توفير معلومات دقيقة**: يقوم التدقيق المحاسبي بتحليل البيانات المالية والمحاسبية وتقييمها وإعداد التقارير المناسبة التي يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرارات. وتشمل هذه التقارير مثلاً تقارير الربح والخسارة، وتقارير التوازن المالي، والتقارير الضريبية، والتقارير الإدارية.

2- **تقييم المخاطر**: يقوم التدقيق المحاسبي بتقييم المخاطر المالية والمحاسبية التي يتعرض لها العمل، وتوضيحها للمسؤولين الذين يقومون باتخاذ القرارات. وبالتالي، يمكن تقديم توصيات للحد من هذه المخاطر وتقليل تأثيرها على الأداء المالي للعمل.

3- **تقييم الأداء**: يقوم التدقيق المحاسبي بتقييم الأداء المالي للعمل وتحليل النتائج المالية والمحاسبية، ومقارنتها بالأهداف والمعايير المحددة. ويمكن للمسؤولين استخدام هذه المعلومات لتحديد القرارات المناسبة وتحسين الأداء المالي للعمل.

4- **الامتثال للقوانين واللوائح**: يقوم التدقيق المحاسبي بالتحقق من الامتثال للقوانين واللوائح المحاسبية والضريبية والمالية، وتحديد أي مخالفات قد تؤثر على أداء العمل. ويمكن للمسؤولين استخدام هذه المعلومات لتحديد القرارات اللازمة لتصحيح المخالفات والامتثال للقوانين واللوائح.

5- **الكشف عن الاحتيال**: يقوم التدقيق المحاسبي بالكشف عن أي عمليات احتيالية أو غير مشروعة في الأنشطة المالية والمحاسبية للعمل، وتحليل الأدلة وتوفير التقارير اللازمة للمسؤولين لاتخاذ الإجراءات اللازمة[1].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتدقيق المحاسبي أن يقدم النصح والتوجيه للمسؤولين فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية والقضايا ذات الصلة بإدارة العمل. وبالتالي، يمكن للمسؤولين اتخاذ القرارات

[1] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات** ،مرجع سابق.ص30.

الصائبة التي تؤدي إلى تحسين أداء العمل وتحقيق الأهداف المالية والإدارية المحددة. لذلك، يمكن القول بأن التدقيق المحاسبي يمثل مصدرا مهما للمعلومات المالية والمحاسبية التي تساعد في اتخاذ القرارات المستنيرة

المطلب الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسين إدارة المخاطر

يلعب التدقيق المحاسبي دوراً مهماً في تحسين إدارة المخاطر في المؤسسات والشركات، حيث يساعد في تحديد المخاطر المحتملة التي تواجه العمل وتقييمها وإدارتها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

ومن بين الأدوار الرئيسية التي يقوم بها التدقيق المحاسبي لتحسين إدارة المخاطر:

1- **تحديد المخاطر المحتملة:** يقوم التدقيق المحاسبي بتحليل العمليات المالية والمحاسبية للعمل، وتحديد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهه، مثل مخاطر السوق والائتمان والتشغيلية والمالية وغيرها.

2- **تقييم المخاطر:** يتم تقييم المخاطر التي تم تحديدها بواسطة التدقيق المحاسبي من خلال تحليلها وتقييمها بشكل دقيق، وتحديد الأولويات اللازمة للتعامل معها.

3- **تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر:** يقوم التدقيق المحاسبي بتطوير استراتيجيات وخطط عمل لإدارة المخاطر التي تم تحديدها، وتوفير التوجيهات اللازمة لإدارة هذه المخاطر والتعامل معها بطريقة فعال .

4- **الكشف عن الانحرافات:** يساعد التدقيق المحاسبي في الكشف عن أي انحرافات أو خروج عن المعايير والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر، وتوفير التقارير اللازمة للمسؤولين لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتدقيق المحاسبي أن يقدم النصح والتوجيه فيما يتعلق بتحسين إدارة المخاطر، وتوفير التوجيهات والتوصيات اللازمة لتطوير أنظمة الإدارة لتحقق من فعالية إجراءات إدارة المخاطر: يساعد التدقيق المحاسبي في التحقق من فعالية الإجراءات والسياسات المتبعة في إدارة المخاطر، وتحديد ما إذا كانت هذه الإجراءات تعمل على تقليل المخاطر بشكل فعال أم لا[1].

5-**تطوير أدوات لإدارة المخاطر:** يمكن للتدقيق المحاسبي أن يساعد في تطوير أدوات ومنهجيات لإدارة المخاطر، مثل التحليل الكمي والنماذج الإحصائية والمعايير الدولية المتبعة في إدارة المخاطر.

[1] بلهاشمي جلالي طارق، **لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، جوان2006.ص51.

6- **تحسين النزاهة والشفافية:** يمكن للتدقيق المحاسبي أن يساهم في تحسين النزاهة والشفافية في إدارة المخاطر، من خلال تطوير إجراءات وسياسات تشجع على الإبلاغ عن أي مخاطر محتملة، وتوفير آليات للتحقق من صحة هذه الإبلاغات.

بالإضافة إلى ذلك، يساعد التدقيق المحاسبي في تحسين ثقة الجمهور والمستثمرين في الشركات، وتوفير التقارير والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية بشأن الشركة، وذلك من خلال تقديم تقارير وتوصيات مفصلة عن إدارة المخاطر والتزامات الشكة المالية والضريبية والقانونية.

إن التدقيق المحاسبي له دور فعال في إدارة المخاطر ويعتبر أداة مرشدة للعمل لأن تدقيق إدارة المخاطر يكشف عن نقاط ضعف البرنامج وبالتالي يخلق فرصة لعلاج عيوبه وخلق برنامج أقوى، ومن الواضح أن المؤسسة لن تستفيد إذا وضع التقرير على الرف من أجل الرجوع إليه مستقبلا، وبينما سيوفر الكثير من المناقشات مرجعا مفيدا لسنوات مقبلة حيث تحوي معظم تقارير التدقيق على توصيات قوية جديرة بالتنفيذ الفوري.[1]

ومنه يتضح أن العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي و إدارة المخاطر هي علاقة وطيدة، فهذا الأخير يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تديرا مخاطرها، وتجنبا للمخاطر والتقليل منها وإكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف ويعمل على حسن التعامل معها، وبالتالي يقلل من الخسائر ويرفع من أداء المؤسسة المالي وهو الهدف الذي تسعى إليه كل مؤسسة .

دور المدقق في تقييم وتدقيق الأداء المالي:

لكي ينجح المدقق في مراجعة وتقييم الأداء عليه أن يكون قادرا على تجميع المعلومات اللازمة لأداء عمله ويتمثل هدف تقييم الأداء اكتشاف الا انحرافات الوقت المناسب» ومن هنا نحد أم المراجع يسعى لتحقيق ذلك، وكذلك الحكم على درجة الجودة التي تؤدي بما الإدارة عملها وعما إذا كان ذلك يمثل الاداء الامثل ام لا من اجل الخروج بتقرير يشمل على تقييم الاداء و ارسالها الى الادارة و كافة مستخدميها في نهاية السنة المالية.

[1] زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011.ص96.

الشكل رقم : (01–02) : الاتصال بين التدقيق المحاسبي و تقييم الاداء في تحسينه .

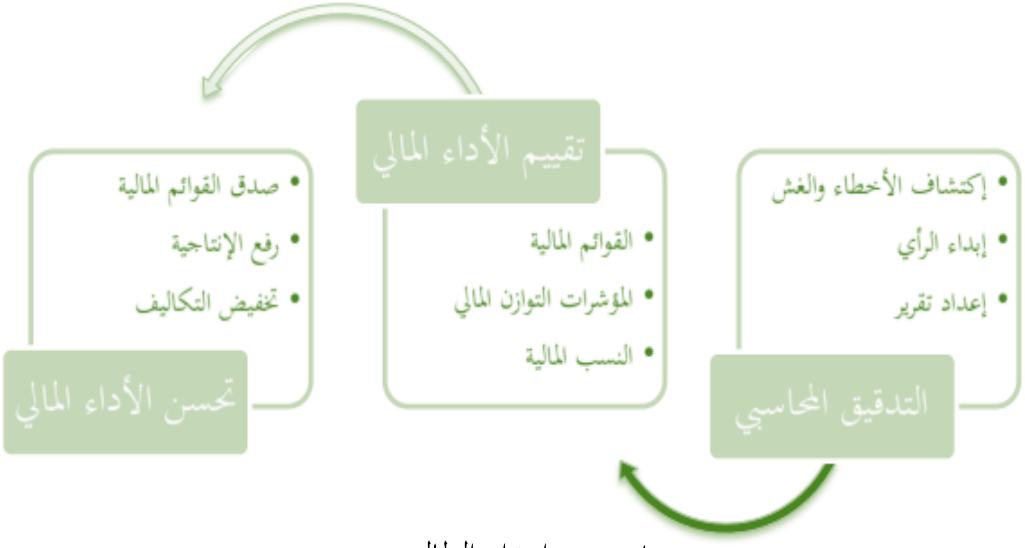

مصدر: من اعداد الطالب.

من خلال الشكل رقم لعلاقة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فإن التدقيق المحاسبي يساعد الأداء المالي من خلال اكتشاف مناطق الخلل في مختلف القوائم المالية من أجل تحقيق فعالية وكفاءة في إنتاج المؤسسة ومنه رفع الأداء المالي.

الأخير كما هو معروف أن الأداء هو كفاءة المنظمة والكفاءة هي التي بتحسين مواردها و قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وقدرتا على الاستمرار في ظل التغيرات الخارجية» وذلك من خلال تحسين الوسائل لكن تكمن الصعوبة الحقيقية علاوة على ذلك في البحث عن الكفاءة لأنه إذا كان من السهل أن تكون فعالا عندما يكون لديك عدد كبير من الموارد» ومنه يكمن الدور الذي تلعبه الجهات الخاضع للتدقيق(التنظيم والعمليات..)» لذلك فالتدقيقا محاسبي هو أداة تمكن من تقييم الأداء (فعالية, والكفاءة) للنظام وتحديد سبل تحسين. ومع العلم أن بيئتنا الخارجية تتطور باستمرار ونحن أيضا يجب أن نكيف ممارساتنا باستمرار مع القيود الخارجية» لذلك على المدقق المحاسبي أن يحدد بحالات تحسين التي تسمح للجهة الخاضعة للرقابة» وأن يكون دائما على اتصال مباشر مع بيئتها والاستجابة لما بأقصى قدر من لكفاءة والفعالية:[1]

[1] Yvon Mougin, Les nouvelles pratiques de l'audit , Dar AÏ nasher AFNOR ,France,2008,P36.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية و اجراءاتها

تمهيد الفصل

سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وذلك من خلال توضيح منهجية الدراسة ووصفها، وتحديد مجتمع الدراسة والعينة المستمدة من هذا المجتمع، اضافة إلى تحديد أداة الدراسة المستخدمة وكيفية إعدادها واختبار صدقها وثباتها، كما يبين هذا الفصل مختلف الاجراءات التي اعتمدناها في معالجة بيانات الدراسة وأخيرا الاستنتاجات والتحليلات الاحصائية للظاهرة المدروسة.

المبحث الاول : الدراسات سابقة

الدراسة الأولى: دراسة رحيمة العيفة 2017 بعنوان: "دور نظام المعلومات المحامي في الحال القرارات المالية."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه نظام للمعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية وذلك لاتسام الوقت الحاضر بالتغيير واحتداد المنافسة مما دفع بالمؤسسة الاقتصادية بالتماشي مع هذه التطورات من أجل الاستمرار والمثابرة على تعظيم قيمتها والمحافظة على حصتها السوقية من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى:

يشكل نظام المعلومات المحاسبي نقطة التقاء لمختلف الأنظمة في المؤسسة وأهم مصدر للمعلومات لديها.

من أبرز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي القوائم المالية التي يعتمد عليها بصفة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية.

هناك علاقة طردية بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي، لأن نجاح القرار التمويلي سيتبعه قراراستثماري سليم.

الدراسة الثانية : أحضر مسعود 2017 .بعنوان أثر نظام المعلومات المحاسبي ي تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة للمعلومة المحاسبية، وذلك من خلال دراسة نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة صندوق التأمين عن البطالة بالمديرية الجهوية بورقلة، توصلت الدراسة الى:

1-النظام المعلومات المحاسبي القدرة على إنتاج معلومات أكثر قابلية للفهم لمتحدي القرار في الصندوق

الوطني للتأمين عن البطالة حيث يعرض مخرجاته بصورة واضحة وسهلة الفهم.

2- يتسم نظام المعلومات المحاسبي بالصدق والموضوعية والحيادية، وعدم احتوائها على بيانات وهمية، وهذا مايجعل إنتاج المعلومات أكثر موثوقية لمتحدي القرار.

الدراسة الثالثة: دراسة مُحَمَّد منصور التر 2015 بعنوان: دور النظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة المخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض دور نظم المعلومات المحاسبة المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين، على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: إن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين. التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملائمة، وذلك من خلال الاعتماد على إنتاج معلومات تتوفر بها الملائمة من حيث الوقت المناسب، والقدرة التنبؤية، وإمكانية التحقق إن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسكين تعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية، وصدق التمثيل عن هذه المعلومات..

دراسة الرابعة :بوفروعة سفيان 2010 بعنوان: نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية.

هدفت الدراسة أساسا إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي ودوره في المؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فعالية، خاصة وأنه لم يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل أصبح يشمل: خفض التكاليف ومنع الإسراف، تحسين الإنتاجية، إرضاء المستهلكين، النمو وتنويع المنتجات تحسين الجودة. الأمر الذي أدى إلى زيادة الحجة إلى المعلومات المحاسبية لكي يمكن وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال وجود نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك، كما تحدف كذلك إلى تقييم أداء نظام المعلومات المحاسبي وما مدى استجابة للمؤسسة الاقتصادية لهذا النظام

توصلت الدراسة إلى أن الحاجة إلى نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية تزداد كلما كان هناك كما كبيرا من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية، وعليه فإن أي مؤسسة اقتصادية يمكن أن يكون لديها نظاما يتكون من عناصره الأساسية المتمثلة بكل من: المدخلات العمليات التشغيلية، المخرجات التغذية العكسية، ولكي يصبح نظاما للمعلومات فإن الأمر يتطلب أن تساهم المخرجات في تحقيق الفائدة لمستخدميها وإلا اعتبرت هذه المخرجات مجرد بيانات مرتبة لا يمكن الاستفادة منها مرة ثانية كمدخلات في نظام .

دراسة الخامسة : عليا غالب عبدالله غباين, عبد الرحمن خالد الدلابيح بعنوان : أثر استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة في تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة في تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، حيث ركزت الدراسة على بيان أثر كل من تقنية الاختبار المتكامل، وتقنية تنقيح البيانات، وتقنية نظام الرقابة بمراجعة ملف واحد، وتقنية رصد أحداث التدقيق، وتقنية المحاكاة المستمرة، على تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من 100 مدقق من مدققي الحسابات الإلكترونية، حيث تم استرجاع 76 استبانة منها في حين بلغت الاستبانات الخاضعة للتحليل 70 استبانة أي ما نسبته 70%. وتم التوصل إلى النتائج الآتية: يوجد تأثير لتقنيتي الاختبار المتكامل، وتنقيح البيانات على تحسين جودة التدقيق بدرجة عالية، وانه يوجد تأثير لتقنيات نظام الرقابة بمراجعة ملف واحد، ورصد أحداث التدقيق، والمحاكاة المستمرة على تحسين جودة التدقيق بدرجة متوسطة. وإن استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة مجتمعة لها أثر إيجابي على تحسين جودة التدقيق بدرجة متوسطة من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين. كلمات مفتاحية: تدقيق، تدقيق خارجي، جودة التدقيق، التدقيق المتزامن، تقنيات التدقيق.

دراسة السادسة :ابختي حنان– بورنب فاطمة: بعنوان دور المحاسبة و التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

هدفت الدراسة الى دور المحاسبة و التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك بتطبيقها على المجمع الوطني لصناعة الصيدلانية المتواجدة بالجزائر العاصمة، حيث تطرقنا إلى كل من مفهوم التدقيق المحاسبة، الأداء المالي ومؤشراته المتمثلة في كل من مؤشرات الربحية، مؤشرات المردودية ومؤشرات المديونية، بالإضافة الى إجراءات المتبعة في تطبيقه، وذلك بهدف تحديد مدى فعالية و نجاعة تطبيق المحاسبة و التدقيق في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

و خلصت الدراسة إلى ان التحكم في العمليات المحاسبية ، بالإضافة إلى تطبيق نظام رقابة داخلية فعال سيساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المسؤولين في مجمع صيدال ، ألا و هي تحقيق أقصى عائد ممكن و بتكاليف أقل الذي بدوره يبرز بجماعة وكفاءة الأداء المالي للمجمع الكلمات المفتاحية التدقيق، المحاسبة ، الأداء المالي، مؤسسة صيدال.

الدراسة السابعة : اليمام إيناس بعنوان : دور المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 2015/2014:

تهدف إلى الاهتمام بالنواحي الوظيفية للمراجعة الداخلية والبحث في المراجعة الداخلية وكنا نظام الرقابة الداخلية من حيث كفايله، ونظر لما يقدمه المراجع الداخلي من تقرير يمكن الاعتماد عليها لتحسين مستوى أداء المؤسسة ، يإتباع المنهج الاستنباطي وذلك باتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مهنة التدقيق الداخلي والخارجي ترفع وتزيد من قيمة المؤسسة الاقتصادية ومنه تحسين صورتها وسمعتها، إضافة إلى استقلالية التدقيق الداخلي وعدم وجود استقلالية بين المدققين الداخلين أثناء تأدية مهامهم، ومنهفإن هناك علاقة تكاملية نسبية بين التدقيق الداخلي والخارجي للمؤسسة الإقتصادية حيد، وحسن ومرضي نوعا ما.

الدراسة الثامنة : بوضياف صفاء بعنوان دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس – سطيف – 2018

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المعلومة المالية في التنبل وتقييم الأداء لمالي في ظل التغيرات الهامة على المستوى المحاسبي المتمثلة في تبني النظام المحاسبي المالي، والتمييز بين الشركات الفاشلة والناجحة عن طريق المؤشرات الرئيسية التقييم الأداء المالي واعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن باستخدام نماذج التحليل ، وكان من أبرز نتائجها الدور الهام المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي على مستوى مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاتها، حيث سمحت ببناء نماذج إحصائية تفسر حدوث الأداء المالي والفشل المالي على مستوى مؤسسات يعود إلى عوامل مالية تعكسها مؤشرات تقييم الأداء المالي.

الدراسة التاسعة : ابختي حنان و بورنب فطيمة بعنوان : دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة "دراسة ميدانية لمركب سيدار – عنابة "الإقتصادية .

أصبح التدقيق من الوظائف الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة بصفة عامة والإدارة بصفة خاصة كمصدر لرصد وتدقيق البيانات المالية المختلفة من أجل تحقيق أهدافها، وبالتالي يمكن القول أن الدراسة التي بين أيدينا تهدف إلى معرفة دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة صناعة الحديد والصلب "سيدار الحجار". حيث تضمنت دراستنا كيفية تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية ومؤشرات التوازن

المالي من أجل إعداد تقرير عن الوضعية المالية، ومن أهم نتائج الدراسة أن التدقيق المحاسبي يساهم في تحسين ورفع الأداء المالي في المؤسسة.

دراسة العاشرة : عثمان باشا كريمة بعنوان "آليات التدقيق المحاسبي في المؤسسة العمومية الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم"

تقوم المؤسسات العمومية الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبير حجمها وتشعب أعمالها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقاءها واستمرارها، وحتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولي أهمية خاصة إلى عملية الرقابة على العمليات التي تقوم بها، حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومراقبتها، ولتحقيق أهداف المؤسسة وحماية أملاكها وكذا مواجهة محيطها الاقتصادي المليء بالمتغيرات خاصة وأننا في عصر العولمة والتغيرات العلمية السريعة، أصبحت هناك ضرورة ماسة لوضع نظام للرقابة الداخلية فعال كفيل بحماية موجوداتها من مختلف أعمال الغش والتلاعبات وسلامة العمليات والوثائق المحاسبية و المالية. فقيام المدقق الداخلي بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان صحتها و دقتها لا بد أن يكون في ظل وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، كما أن تقييم الأداء المالي يسمح بمعرفة المركز المالي للمؤسسة، من خلال عملية الفحص التحقيق وإعداد التقرير.

الدراسة الحادية عشر : رايس حمزة ، نسرين حنان ، بعنوان : دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي: دراسة حالة مؤسسة اسمنت – تبسة"

إن التدقيق الداخلي يعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة التي تعتمد عليها الإدارة العليا و مختلف المصالح و الأقسام كمصدر للمعلومات و البيانات التي تتميز بالثقة و المصداقية، و من هنا يمكن القول أن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لضمان نموها و استمرارها، و ذلك بتطبيق مبادئ و معايير التدقيق الداخلي لتقييم الأداء المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية لاكتشاف الانحرافات و الثغرات الموجودة في المؤسسة الاقتصادية و تقديم الاقتراحات لمعالجتها، و ذلك من أجل تحسين الأداء المالي عن طريق مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الأداء المالي كحماية الأصول و أموال المؤسسة و اتخاذ القرارات المالية المناسبة، حيث جاء في الفصل التطبيقي من الدراسة ليسلط الضوء على مدى إسهام التدقيق الداخلي على الأداء المالي لمؤسسة اسمنت تبسة، حيث تبين بعد الدراسة أن هذا الإسهام موجود لكن بشكل غير مباشر.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية في أثر التدقيق المحاسبي على الأداء المالي

المطلب الأول: أسلوب الدراسة وخصائص مجتمع الدراسة

أولا: منهج الدراسة

من أجل تحقيق هدف الدراسة والالمام بمختلف جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر من المناهج كثيرة الاستعمال ، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التدقيق المحاسبي على الاداء المالي و توضيح عدة عوامل يمكنها التاثير على الاداء المالي

ثانيا: عينة الدراسة وطرق جمع البيانات

يتكون مجتمع الدراسة من محاسبين من مدقيقين محاسبيين و خبراء محاسبين بالاضافة الى مدققين خارجيين ينشطون بولاية تيارت، وقد تم أخذ عينة مكونة من 80 شخص تم التواصل معهم مباشرة وتم استعادة 66استبانة قابلة للتحليل وفقا للجدول التالي الذي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة الديموغرافية:

الجدول رقم(02-01): توزيع مجتمع الدراسة وفق المتغيرات الشخصية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	51	77.3
	أنثى	15	22.7
الخبرة المهنية	من 25 إلى 35 سنة	32	22.7
	من 35 إلى 45 سنة	13	48.5
	من 45 سنة إلى 60 سنة	13	19.7
	أكثر من 60 سنة	6	9.1
مسمى الوظيفة	أقل من 5 سنوات	17	25.8
	من 5 إلى 10 سنوات	31	47.0
	من 10 إلى 20 سنة	9	13.6
	أكثر من 20 سنة	9	13.6
	محاسب	34	51.5
	مدقق حسابات	20	30.3
	خبير محاسبي	4	6.1
	مدقق خارجي	8	12.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الدراسة.

طرق جمع البيانات

تم الاعتماد على البيانات من المصادر التالية:

1. المصادر الثانوية

تم الحصول على البيانات اللازمة لضبط مختلف جوانب الدراسة النظرية من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمجلات الورقية والالكترونية ومواضيع الملتقيات الدولية والوطنية، وكذا رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه.

2. المصادر الأولية

ت م الحصول على بيانات الدراسة الأولية عن طريق الاستبانة التي تم اختيارها كونها قادرة على تلبية الغرض من الدراسة بعد الرجوع إلى المصادر العلمية، وقد تم توزيع الاستبانة بشكل مباشر على العاملين في المجال المحاسبي في الجزائر ، وقد تم بعدها تفريغ البيانات وتحليلها من خلال البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for the Social Science** .

ثالثا: أداة الدراسة

تمثلت أداة جمع المعلومات في الاستبانة وكان الغرض منها الاجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، وقد تم تطوير الاستبانة بناء على الدراسات والأدبيات السابقة، وقد تضمنت الاستبانة جزئين، أما عن الجزء الأول والمتكون من 6 أسئلة فقد تم من خلاله عرض المتغيرات الديموغرافية للعينة، أما عن الجزء الثاني والمتضمن 18 سؤالا والذي تضمن فقد تم من خلاله تغطية متغيرات الدراسة وأبعادها وفق المجموعات التالية

المجموعة الأولى: التدقيق الداخلي و تضمن 6 فقرات.

المجموعة الثانية الدقيق الخارجي 6 فقرات.

المجموعة الثالثة: تطبيق مبدا الافصاح و االشفافية 6 فقرات

الجدول رقم (02-02): درجات الأوزان النسبية لكل اجابة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: تحليل البيانات .

نحاول من خلال هذا الجزء أن نتطرق إلى منهجية الدراسة وكذا التصميم الاحصائي المستخدم في الدراسة التطبيقية وتحليل المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان.

أولا: صدق الاستبيان.

تم التحقق من صدق محتوى الاستبانة الظاهري عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المجال المحاسبي وقد اتفق الخبراء إلى حد كبير على أن الأداة شاملة، وأن فقراتها قادرة على قياس ما وضعت لأجله، مع تقديم مجموعة بتقليص الاستبيان وتعديل بعض الفقرات.

وللتحقق من الصدق الاحصائي لجميع الفقرات التي تم تعديلها بناء على توجيهات لجنة المحكمين للاستبيان .

ثانيا: ثبات الاستبيان.

بعد التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة تم حساب معامل الثبات لمحاور الاستبيان الثلاث ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم(02-03): معامل الثبات لمحاور الاستبيان

الرقم	المجموعة ضمن المحور	عدد الأسئلة	معامل الثبات
01	التدقيق الداخلي	06	0.806
02	التدقيق الخارجي	06	0.668
03	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	06	0.706

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

من خلال الجدول المتعلق بمعامل ألفا كرونباخ فقد تبين أن أعلى قيمة له بلغت حوالي 0.806 في حين بلغت أدنى قيمة حوالي 0.668، ويدل ذلك على أن معاملات الثبات مقبولة (أكبر من 0.60) لكل فقرات الاستبانة، وبذلك يكون الطالب قد تأكد من صدق وثبات الاستبانة في صورتها النهائية القابلة للتطبيق على عينة الدراسة.

ثالثا: عرض وتحليل بيانات الاستبيان

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليلا مفصلا للبيانات وعرضا لمختلف التحليلات الاحصائية التي تم اجراؤها على عينة الدراسة.

التقييم النسبي لكل من المتغيرات الرئيسية (أبعاد التدقيق المحاسبي) في التأثير على المتغير التابع والمتمثل في عنصر الأداء المالي، وتم استخدام الأوساط الحسابية للفقرات المشمولة في الأسئلة الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة وذلك وفقا للتقسيم النسبي التالي:

الجدول رقم(02-04): تقسيمات الأوساط النسبية

من 1.00 إلى 1.79	**غير موافق بشدة**
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب

1. **تقييم متغير التدقيق الداخلي في الفقرات من 1 إلى 6 وكانت نتائج الاستجابات كما هو موضح في الجدول التالي:**

الجدول رقم(02-05): الأهمية النسبية لفقرات التدقيق الداخلي

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
01	يرتبط قسم التدقيق الداخلي مباشرة بمجلس الإدارة وليس بالإدارة التنفيذية	4.227	0.9080	**موافق بشدة**
02	يلتزم المدقق الداخلي بالموضوعية والحياد عند أداء عمله	4.1212	0.936	**موافق**
03	يمتنع المدقق الداخلي عن تقييم عمليات كان مسؤولا عن تنفيذها	3.4545	1.204	**موافق**
04	يعمل قسم التدقيق الداخلي على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري لتحديد المشاكل ومتابعة تصحيحها	3.4848	1.255	**موافق**
05	يقوم المدقق الداخلي بتييم فعالية عمليات الإدارة المخاطر والمشاركة بتةحسينها	4.1067	0.746	**موافق**
06	يلتزم المدقق الداخلي بتوصيل التقارير إلى الجهات المعنية مجلس الإدارة, الإدارة العليا, لجنة التدقيق.	4.1818	0.654	**موافق**
	بعد التدقيق الداخلي	3.9293	0.695	

المصدر: من إعداد الطالب

تعليق :

يبين الجدول أن متوسط الاجابة لدى أفراد العينة بلغ 3.93 وفي ذلك دلالة على اعتماد الاجابات التي تفاوتت متوسطاتها الحسابية بين أدنى قيمة والتي كانت 3.45 وأعلى قيمة والتي كانت 4.22.

وقد تم الموافقة على الفقرات من 02 الى 06 بينم كانت الفقرة 01 التي تتعلق ب ارتباط قسم التدقيق الداخلي مباشرة بمجلس الادارة و ليس الادارة التنفيذية بلغ الوسط الحسابي فيها اعلى قيمة 4.227 .

2-تقييم متغير التدقيق الخارجي في الفقرات 7 الى 12 و كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم(02-06): الأهمية النسبية لفقرات التدقيق الخارجي

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
07	يتم اختيار المدقق الخارجي بناء على الكفاءة والسمعة والخبرة	4.1818	0.630	**موافق**
08	يتم تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه بناء على قرار من الجمعية العامة للشركة	4.2424	0.5563	**موافق**
09	يلتزم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الجمعية العامة وتقديم تقريره للمساهمين	4.1212	0.62055	**موافق**
10	يتصف تقرير المدقق الخارجي بالاستقلالية والحياد	4.2727	0.54195	**موافق**
11	يساعد تقرير المدقق الخارجي إدارة الشركة في تحسين اتخاذ القرارات بشكل أكثر دقة	3.9848	0.59465	**موافق**
12	يعمل المدقق الخارجي على نيل ثقة الشركة وحفظ أسرارها	3.92424	0.80976	**محايد**
	بعد التدقيق الخارجي	4.121	0.387	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

يبين الجدول أن متوسط الاجابة لدى أفراد العينة بلغ 4.10 وفي ذلك دلالة على اعتماد الاجابات التي تفاوتت متوسطاتها الحسابية بين أدنى قيمة والتي كانت 3.92 وأعلى قيمة والتي كانت 4.27.

وقد تم الموافقة على الفقرات من 07 الى 11 بينم كانت الفقرة 12 التي تتعلق بما اذاكان المدقق الخارجي يعمل الخارجي على نيل ثقة الشركة وحفظ أسرارها بلغ الوسط الحسابي فيها ادنى قيمة 3.92424 (محايد) .

3-تقييم متغير تطبيق مبدا الإفصاح و الشفافية و كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم(02-07): الأهمية النسبية لفقرات مبدا الإفصاح و الشفافية

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
13	تضمن الشركة الإفصاح عن المعلومات المالية بشفافية	3.8333	0.77625	**موافق**
14	تفصح الشركة عن المعلومات غير المالية وخططها وأهدافها المستقبلية	3.7879	0.88605	**موافق بشدة**
15	تفصح الشركة عن معلومات حول أعضاء مجلس الإدارة) مثل مؤهلاتهم عملية الاختيار، المكلات والحوافز	3.6515	0.98438	**موافق**
16	تفصح الشركة عن المخاطر التي يتوقع حدوثها مستقبلا	3.6212	0.90749	**موافق بشدة**
17	تستخدم الشركة الإفصاح الالكتروني في نشر المعلومات	3.5303	1.08443	**موافق**
18	تفصح الشركة عن ما تم تطبيقه من لائحة مبادئ الحوكمة مع ذكر المبادئ التي لم تطبق بعد وأسباب عدم التطبيق	3.0715	1.2587	**موافق**
	بعد تطبيق مبدا الإفصاح و الشفافية	3.573	0.557	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

يبين الجدول أن متوسط الاجابة لدى أفراد العينة بلغ 3.6479 وفي ذلك دلالة على اعتماد الاجابات التي تفاوتت متوسطاتها الحسابية بين أدنى قيمة والتي كانت 3.07 وأعلى قيمة والتي كانت 3.83.

وقد تم الموافقة على الفقرات 17،15،13و18 بينم كانت الفقرتين 14و16 جيدا جدا في تفصح الشركة عن المعلومات غير المالية وخططها وأهدافها المستقبلية و تفحص المخاطر التي يتوقع حدوثها

في المستقبلالتي تتعلق بما اذا كان المدقق الخارجي يعمل الخارجي على نيل ثقة الشركة وحفظ أسرارها بلغ الوسط الحسابي فيها ادنى قيمة 3.92424 (محايد) .

مؤشرات الأداء المالي

من خلال محور مؤشرات الأداء المالي وبعد استخدام مؤشرات المؤسسات التي كانت مدرجة ضمن عينة الدراسة تم استنتاج النتائج التالية :

الجدول رقم(02-08): مؤشرات الأداء المالي

Descriptive Statistics							
	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
roa	66	1.66	0.3	1.66	.9611	.34302	.118
roe	66	19.0	6.0	25.0	13.670	4.3396	18.832
Valid N (listwise)	66						

نلاحظ من خلال الجدول المتعلق بمؤشرات الأداء المالي أن عينة الدراسة استخدمت مؤشرات الأداء المالي لكل من مؤشر العائد على الأصول الذي بلغت أعلى قيمة له 1.66 في حين بلغت أدنى قيمة له 0.3، أما عن مؤشر العائد على حقوق الملكية فقد كان ضمن المجال 6.00 كأدنى قيمة له و 25 كأقصى قيمة له.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

في اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية ونظرا لكون الاستجابات لا تتبع التوزيع الطبيعي ولا تحقق شروط الاختبارات المعلمية فقد تم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية العدمية الأولى لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين أبعاد التدقيق المحاسبي والأداء المالي ممثلا في مؤشر العائد على الأصول للمنظمات في الجزائر، وهي الفرضية التي تفرعت عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية:

اختبار الفرضيات الفرعية في الفرضية الرئيسية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي ومؤشر العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم(02-09): نتائج اختبار سبيرمان بين التدقيق الداخلي والأداء المالي ممثلا في

Correlations				
			axe_1	Roa
Spearman's rho	axe_1	Correlation Coefficient	1.000	0.697
		Sig. (2-tailed)	.	0.002
		N	66	66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

يبين اختبار سبيرمان Spearman أنه توجد علاقة معنوية موجبة وقوية عند مستوى 5% بين بعد التدقيق الداخلي و مؤشر العائد على الأصول

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الخارجي ومؤشر العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم(02-10) :نتائج اختبار سبيرمان بين التدقيق الخارجي والأداء المالي

Correlations				
			Roa	axe_2
Spearman's rho	roa	Correlation Coefficient	1.000	0.778
		Sig. (2-tailed)	.	0.000
		N	66	66

يبين اختبار سبيرمان Spearman أنه توجد علاقة معنوية موجبة وقوية عند مستوى 5% بين بعد التدقيق الخارجي و مؤشر العائد على الأصول

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بعد تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية ومؤشر العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (02-11) :نتائج اختبار سبيرمان بين مبدأ الافصاح و الشفافية والأداء المالي

Correlations				
			Roa	axe_3
Spearman's rho	roa	Correlation Coefficient	1.000	.146
		Sig. (2-tailed)	.	.241
		N	66	66

يبين اختبار سبيرمان Spearman أنه توجد علاقة معنوية موجبة وقوية عند مستوى 5% بين بعد مبدأ الافصاح و الشفافية و مؤشر العائد على الأصول

المطلب الثاني : اختبار الفرضية الرئيسية العدمية الثانية (العلاقة بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي متمثلا في العائد على حقوق الملكية)

توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين أبعاد التدقيق المحاسبي والأداء المالي ممثلا في مؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر، وهي الفرضية التي تفرعت عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية:

اختبار الفرضيات الفرعية في الفرضية الرئيسية الأولى:

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي ومؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (02-13): نتائج اختبار سبيرمان بين التدقيق الداخلي والأداء المالي ممثلا في

Correlations				
			Roe	axe_1
Spearman's rho	roe	Correlation Coefficient	1.000	798.
		Sig. (2-tailed)	.	000.
		N	66	66

يبين اختبار سبيرمان Spearman أنه توجد علاقة معنوية موجبة وقوية عند مستوى 5% بين بعد التدقيق الداخلي و مؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بعد التدقيق الخارجي ومؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم(02-14): نتائج اختبار سبيرمان بين التدقيق خارجي والأداء المالي ممثلا في العائد

Correlations				
			Roe	axe_2
Spearman's rho	roe	Correlation Coefficient	1.000	518.
		Sig. (2-tailed)	.	000.
		N	66	66

يبين اختبار سبيرمان Spearman أنه توجد علاقة معنوية موجبة وقوية جدا عند مستوى 5% بين بعد التدقيق الخارجي و مؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بعد **تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية** ومؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم(02-15) :نتائج اختبار سبيرمان بين تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية والأداء المالي ممثلا في العائد

Correlations				
			roe	axe_3
Spearman's rho	roe	Correlation Coefficient	1.000	646-.
		Sig. (2-tailed)	.	100.
		N	66	66

يبين اختبار سبيرمان Spearman أنه توجد علاقة معنوية موجبة وقوية جدا عند مستوى 5% بين بعد بعد **تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية** و مؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر

الفرضية

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا للسمات الشخصية المتمثلة في مسمى الوظيفة والخبرة المهنية، ويتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الجزئية والتي كانت كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا لعامل مسمى الوظيفة .

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا لعامل الخبرة المهنية .

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% % بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا للسمات الشخصية (مسمى الوظيفة والخبرة)

الفرضية الفرعية الاولى:

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا لعامل مسمى الوظيفة .

الجدول رقم(02-16): نتائج اختبار كروسكال-واليس بين بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا لعامل مسمى الوظيفة .

Rangs				Test[a,b]	
مسمى الوظيفة		N	Rang moyen		أداء العاملين
الوظيفة	محاسب	34	34,37	Khi-deux	0,406
	مدقق حسابات	20	31,30	Ddl	3
	خبير محاسبي	4	33,50	Signification asymptotique	0,939
	مدقق خارجي	8	35,31	a. Test de Kruskal Wallis	
	Total	66		b. Critère de regroupement : مسمى الوظيفة	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

تبين من نتائج اختبار كروسكال-واليس Kruskal Wallis في الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين أبعاد ضغوط العمل تعزى لعامل سنوات الخبرة ، وتبين القيمة 0.877 قبول فرض العدم عند مستوى 5%.

1. الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا لعامل الخبرة المهنية.

الجدول رقم(02-17): نتائج اختبار كروسكال-واليس بين بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا لعامل الخبرة المهنية.

Rangs				Test[a,b]	
الخبرة المهنية		N	Rang moyen		أداء العاملين
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	17	36,82	Khi-deux	6,814
	من 5 إلى 10 سنوات	31	37,42	Ddl	3
	من 10 إلى 20 سنة	9	21,67	Signification asymptotique	0,078
	أكثر من 20 سنة	9	25,56	a. Test de Kruskal Wallis	
		66		b. Critère de regroupement : الخبرة المهنية	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

تبين من نتائج اختبار كروسكال-واليس **Kruskal-Wallis** في الجدول السابق لا توجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي تبعا لعامل الخبرة المهنية.

أثر التدقيق المحاسبي على الأداء المالي :

يهدف هذا الجانب إلى تحليل أثر التدقيق المحاسبي بمختلف أبعاده على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية (حالة مجموعة من المؤسسات الناشطة بولاية تيارت)، وتم الاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد وفقا للفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تؤثر أبعاد التدقيق المحاسبي إيجابا على مؤشر العائد على الأصول

كانت نتائج نموذج الانحدار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-18) : معلمات الانحدار لنموذج العائد على الأصول

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.170	.169		6.910	.000
	axe_1	.335	.050	.438	6.766	.000
	axe_2	817.	.032	.660	24.406	.000
	axe_3	.007	.052	.009	.127	.900
a. Dependent Variable: ROA						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

من خلال معلمات الاحدار نلاحظ أن معلمات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تؤثران طرديا على معدل العائد على الأصول، بحيث كانت نتائج نموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

- معلمة التدقيق الداخلي معنوية عند مستوى 5 % ، وتبين هذه النتيجة أن زيادة التدقيق الداخلي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معامل العائد على الأصول بـ 0.335 وحدة.
- معلمة التدقيق الخارجي معنوية عند مستوى 5 % ، وتبين هذه النتيجة أن زيادة التدقيق الخارجي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معامل العائد على الأصول بـ 0.78 وحدة.
- تبين من خلال معلمة الإفصاح والشفافية أنه لا يوجد تأثير للإفصاح على العائد على الأصول كون القيمة الاحتمالية للمعلمة تتجاوز 0.05.

الجدول رقم (02-19): نتائج تحليل التباين ANOVA لنموذج العائد على الأصول

ANOVA						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26.997	3	8.999	125.342	.000[b]
	Residual	4.451	62	.072		
	Total	31.448	65			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

من خلال جدول تحليل الانحدار نلاحظ أن نموذج مؤشر العائد على الأصول، معنوي عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما يقودنا للقول بأن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يؤثران إيجابا على مؤشر العائد على الأصول، وعن درجة التأثير فتبين أن التدقيق الخارجي ذو أهمية كبيرة من التدقيق الداخلي في تأثيره على مؤشر الأداء المالي المتمثل في العائد على الأصول.

الفرضية الثانية : تأثير التدقيق المحاسبي على مؤشر العائد على حقوق الملكية

كانت نتائج نموذج الانحدار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-20) : نموذج الانحدار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.048	.222		4.708	.000
	axe_1	.888	.058	.184	15.310	.031
	axe_2	.790	.054	.304	14.629	.001
	axe_3	.499-	.049	.572	-10.183	.000
a. Dependent Variable: ROE						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

من خلال معلمات الانحدار نلاحظ أن معلمات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والافصاح والشفافية تؤثر طرديا على معدل العائد على الحقوق الملكية، بحيث كانت نتائج نموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

- معلمة التدقيق الداخلي معنوية عند مستوى 5 % ، وتبين هذه النتيجة أن زيادة التدقيق الداخلي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معامل العائد على حقوق الملكية بـ 0.888وحدة.
- معلمة التدقيق الخارجي معنوية عند مستوى 5 % ، وتبين هذه النتيجة أن زيادة التدقيق الخارجي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معامل العائد على الأصول بـ 0.79 وحدة.
- معلمة مبدا الإفصاح و الشفافية معنوية عند مستوى 5 % ، وتبين هذه النتيجة أن زيادة مبدا الإفصاح و الشفافية بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معامل العائد على حقوق الملكية بـ 0.499 وحدة.

الجدول رقم (02-21): نتائج تحليل الانحدار ANOVA

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.484	3	2.495	68.198	.000[b]
	Residual	2.268	62	.037		
	Total	9.753	65			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spss

من خلال جدول تحليل الانحدار نلاحظ أن نموذج مؤشر العائد على حقوق الملكية معنوي عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما يقودنا للقول بأن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يؤثران إيجابا على مؤشر العائد على حقوق الملكية، في حين يؤثر الإفصاح والشفافية سلبيا على العائد على حقوق الملكية، وعن درجة التأثير فتبين أن التدقيق الخارجي و التدقيق الداخلي لهما نفس التأثير على العائد على حقوق الملكية، بالمقابل وعلى عكس ما سبق تين أن الإفصاح المحاسبي يؤثر سلبا على الأداء المالي من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية .

خاتمة عامة

خاتمة

إن بحثنا هذا ماهو إلا محاولة للوقوف على موضوع دور التدقيق المحاسبي في الأداء المالي الذي عرف اهتماما متزايدا في العقود الأخيرة نتيجة للانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على مستويات أداء المنظمات، وتم أدراج عامل التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي و مبدا الشفافية و الافصاح ضمن متغيرات الدراسة نظرا لأهمية هته العناصر كونها مرتبطة ارتباط مباشربعنصر التدقيق المحاسبي و الاداء المالي ، بإجراء الدراسة على عينة من منتسبي القطاع محاسبين مدقيقي حسابات خبراء محاسبيين و مدققين خارجيين.

الاستنتاجات:

من خلال الدراسة والتحليل الذي تطرقنا إليه عبر الفصل التطبيقي من المذكرة يمكن القول بأن:

فيما يخص الفرضية الرئيسية العدمية الأولى ومن خلال مراجعة مختلف الاختبارات في الفصل الثاني وباستخدام الاختبار اللامعلمي **سبيرمان spearman's Test** فقد تبين ما يلي:

- توجد علاقة معنوية موجبة وقوية بين بعد التدقيق الداخلي و مؤشر العائد على الأصول
- توجد علاقة معنوية موجبة وقوية بين بعد التدقيق الخارجي و مؤشر العائد على الأصول
- توجد علاقة معنوية موجبة وقوية عند مستوى 5% بين بعد مبدأ الافصاح و الشفافية و مؤشر العائد على الأصول

فيما يخص الفرضية الرئيسية العدمية الثانية ومن خلال مراجعة مختلف الاختبارات في الفصل الثاني وباستخدام الاختبار اللامعلمي سبيرمان **spearman's Test** فقد تبين ما يلي:

- أنه توجد علاقة معنوية موجبة وقوية بين بعد التدقيق الداخلي و مؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر .
- توجد علاقة معنوية موجبة وقوية جدا بين بعد التدقيق الخارجي و مؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر .
- توجد علاقة معنوية موجبة وقوية جدا بين بعد تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية و مؤشر العائد على حقوق الملكية للمنظمات في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

1. أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2005..
2. أحمد نور الدين، "**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**"، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، الأردن، عمان،2015.
3. حلمي محمود ،**نظرية المحاسبة المالية**، دار النهضة العربية ،القاهرة ،1992.
4. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن ،2007
5. مُحَمَّد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **مراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)**، ديوان المطبوعات جامعة الساحة المركزية بن عكنون ، الطبعة الثانية، الجزائر،2003.
6. مُحَمَّد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010.
7. مدمود الخطيب ، "الأداء المالي وأثر على عوائد أسهم الشركات" الطبعة الأولى دار الحامد عمان2011 .
8. مؤيد السالم و صالح عادل، **إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ،2003.
9. مؤيد السالم و صالح عادل، **إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ،2003.
10. هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار النشر الأردن، الطبعة الثالثة ،2006

أطروحات و مذكرات :

1. Yvon Mougin, Les nouvelles pratiques de l'audit , Dar AÏ nasher AFNOR .France,2008,P36
2. أبختي حنان ، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية لمركب سيدار – عنابة" ، مذكرة ماستر ، 2020 .
3. بلحاس كوثر ، أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرار لمؤسسةٌ اقتصادية، مذكرة ماستر ، جمعة عبد الحميد ابن بديس ، مستغانم، 2017.
4. بلهاشمي جلالي طارق، **لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، جوان2006.
5. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات** ،رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس، غير منشورة، 2008.2009.
6. بن خليفة حمزة،" **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة .

7. بنية حيزية، **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010- 2021 .

8. دادن عبد الغني **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007 .

9. دريغة الصغير تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن"دراسة حالة المؤسسة الوننية لإنتاجات الصناعية

10. زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011.

11. زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011.

12. ضويفي حمزة، **فعالية تطيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي** ،أطروحة دكتواره، جامعة الجزائر ،2015

13. علي بن قطيب ،المحاسبة المالية ، مطبوعة بيداغوجية ، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019 .

14. قلو رفيق، **دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011

15. وضياف سامية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009 .

مجلات :

1. خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والتطبيقية**، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الأولى ،2000 .

2. خريوش وآخرون)2004(، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة عبد العزيز، مجلد 18، العدد 2، الأردن.

3. زهرة حسن العامري والسيد علي حلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد63، 2007.

4. عميروش بوشلاغم، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد01، جوان2020.

5. فياش أمال .بوعبانة فتحية .، مدخل مقارن للمعايير الجزائرية للتدقيق مع نظيرتها الدولية "دراسة حالة عينة من المعايير الجزائرية للتدقيق" ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 12.رقم 01.
6. مسعود صديقي، **دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،ورقلة ،2000 .
7. منذر مرهج، واخرون (**تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات**)، دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة للبحوث والدراسات العلمية ، العدد 2،كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين ، 2014.
8. نجلاء إبراهيم عبد الرحمان وألاء ناصر الشريمي ،**العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركة التأمين** ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية و القانونية ،جامعة عبد المالك عبد العزيز، السعودية، العدد15، 30 ديسمبر 2020 .

ملتقيات :

1. مُحَّد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي .
2. مُحَّد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي .
3. يماني ليلى، خبير محاسبي معتمد ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر .

ملخص :

ان التطرق الى التدقيق المحاسبي اصبح حتمية لابد منها في ظل التطور الاقتصادي و المالي و زيادة المشاكل في هذا المجال يجب ان تكون لدينا المعرفة الشاملة لمجال التدقيق و دوره في الاداء المالي و قد حاو لنا التطرق الى كل مفاهيم التدقيق المحاسبي و الاداء المالي في الفصل الاول و القيام بدراسة ميدانية في الفصل الثاني الذي تطرقنا من خلاله الى تاثير التدقيق المحاسبي على الاداء المالي من خلال استجواب 66 عامل بالقطاع المحاسبي

وتبين من خلال نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة طردية بين التدقيق و مؤشرات الاداء التي وضحة لنا ان التدقيق الداخلي والخارجي يؤثران إيجابا على مؤشر العائد على الأصول، وعن درجة التأثير فتبين أن التدقيق الخارجي ذو أهمية كبيرة من التدقيق الداخلي في تأثيره على مؤشر الأداء المالي المتمثل في العائد على الأصول

في حين يؤثران إيجابا على مؤشر العائد على حقوق الملكية، و ياثر مبدا الإفصاح والشفافية سلبيا على العائد على حقوق الملكية، وعن درجة التأثير فتبين أن التدقيق الخارجي و التدقيق الداخلي لهما نفس التأثير على العائد على حقوق الملكية، بالمقابل وعلى عكس ما سبق تين أن الإفصاح المحاسبي يؤثر سلبا على الأداء المالي من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية : تدقيق محاسيبي ، التدقيق الداخلي ، التدقيق الخارجي ، السيولة ، الشفافية .

Summary:

Addressing accounting auditing has become imperative in light of the economic and financial development and the increase in problems in this field. We must have comprehensive knowledge of the field of auditing and its role in financial performance. We have tried to address all concepts of accounting auditing and financial performance in the first chapter. Carrying out a field study in the second chapter, through which we touched on the impact of accounting auditing on financial performance by questioning 66 workers in the accounting sector.

Through the results of the statistical analysis, it was found that there is a direct relationship between auditing and performance indicators, which showed us that internal and external auditing positively affect the return on assets index, and on the degree of impact, it turns out that external auditing is of greater importance than internal auditing in its impact on the financial performance indicator represented in return on assets .

While they positively affect the return on equity index, and the principle of disclosure and transparency negatively affects the return on equity, and on the degree of influence, it turns out that external auditing and internal auditing have the same effect on return on equity, in contrast and contrary to what was previously shown that disclosure Accounting negatively affects financial performance through the return on equity index.

Keywords: Accounting audit, internal audit, external audit, Liquidity, Transparency**.**